الفصـــل الثاني

الأبنية والتراكيـــب

أولاً: الدراسات الأساسية فيها:

يعالج القسم الأول من هذا الفصل الدراسات التى عالجت قضية البنية اللغويـــة، سواء شملت هذه الدراسات بنية الكلمة (الصرف) أو تركيب الجملة (النحـــو). وقد حظيت الدراسات الخاصة بتركيب اللغة بالنصيب الأوفـــى مـــن أبحـــاث المجامع ومناقشتها، ومن قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة: فعولجت صـــيغ المشتقات فى اللغة، ودلالاتها، وصيغ الجموع، ودرس القياس. وأقرت قياســـية بعض الصيغ لبعض المعاني، مما ســـنذكره بالتفصـــيل فـــى القســـم الخـــاص بالقرارت. وبحث النسب وصيغه: كالنسب بالألف والنون، والاستغناء عن يـــاء النسب وصيغه: كالنسب بالألف والنون، والاستغناء عن ياء النسب بصوغ اسم من المنسوب إليه على وزن فَعّال، كنجار وعطار، أو على وزن فَاعِل، كتـــامر ولابن[1] أومِفْعال: كمعطار[2]، أوعلى صيغة فَعَال مفتوحة الفاء مثل النسب إلى الشام واليمن[3]، وصيغة النسب بزيادة الكاف كالهنادكة، أى الهنود، وبحث أيضا النسب إلى الأسماء المعربة الممدودة مثل: كيمياء، والنسب إلى فَعِيلة وفُعَيْلـــة، وإلى عشرين وبابه. كما بحث الاستثناء، ودرس فيه الاستثناء بغير وسوى.

وتناولت الدراسات أسلوب القرآن الكريم، وجواز وقوع أحرف الزيـــادة فيـــه. وعالجت صحة استخدام بعض الأساليب فى اللغة مثل: (يرفع الرأس عاليا) وها أنا وها أنذا) و(كان + الماضى بدون قد) و(كم ذا نصحتك) و(رغما عن كـــذا) و(لما به)، و(مما أن يفعل) وأسلوب كاد المنفية.

---

(١) أى صاحب تمر ولبن.

(٢) أى ذى عطر

(٣) فيقال: رجل شآم أويمان

وبحثت العلامة المركبة، والمركب المزجي، وعلم الجنس، كما بحث نعت العدد وتمييزه، والوصف بأسماء العدد، وتذكير العدد وتأنيثه، وفى بحث طويل بحثت ألفاظ العدد، وحالات المميز مع العدد، والمعدول عن جهته من العدد مذكرا ومؤنثا وسبب منعه من الصرف. وبحثت صيغة التفضيل، وصيغ اسم الآلة، والتوهم فى اللغة، والتضمين، والاختصاص. كما بحثت الأدوات بتوسع: فبحث التركيب والبناء فى الأدوات، وأحرف الجر وأثرها فى التعبير اللغوي، وواو الاعتراض/ والكاف، وإذن بين الإعمال والإهمال، وإذ وإذا، ومذ ومنذ، والواو الزائدة، و(لا) الزائدة والمحذوفة، و(إن) الزائدة والنافية، و(ما) الزائدة، والفاء وثم الزائدتان.

وقد اكتفينا هنا ببحث أهم هذه الدراسات، مع كتابتها مرتبة وفق بداية زمن بحثها فى المجامع، ومالم نورده بالتفصيل ستذكر القرارات التى اتخذت بشانه فى القسم الثاني من هذا الفصل.

والموضوعات التى تبحث بالتفصيل هى على الترتيب:

١. الصرف.
٢. الإعلال الصرفى.
٣. اسم الآلة.
٤. الاشتقاق.
٥. التوهم.
٦. دراسات حول الأساليب التعبيرية.
٧. الدراسة العلمية للغة.

١- الصـــــرف

من الدراسات المهمة بحث الدكتور كمال بشر عن: مفهوم علم الصرف[١]، وقد ألقى فيه الضوء على الدراسة الصرفية التقليدية ناقـدا إياهـا. فقسـم البحـث الصرفي التقليدي إلى نوعين من الدراسة: أولها يضم بحوثا من صميم الصرف بالمفهوم الحديث- مثل أبواب المشتقات وتقسيم الفعل إلى أزمنتـه، والمتعـدي واللازم، والتصغير، والنسب. فدراسة هذه الأبواب ذات قيم تظهر آثارها فـي التركيب بوضوح، ولهذا تعد دراسة صرفية حقيقية.

والنوع الثاني يشمل أبوابا تجمعها ظاهرة خاصة هى أنها تعنى بـالنظر فـي الكلمة، وما يطرأ على صورتها من تغيير، ولكن هذا التغيير لا يعطي معـاني أوقيما صرفية تخدم الجملة والعبارة. وقد أورد أمثلة على هذا النوع، مبديا رأيه فيها وفى كيفية معالجتها:

أ- فكان من رأيه طرح بعض مسائل هذا النوع، مثل الكلام على همزة التأنيث فى نحو: صحراء، وأصلها المنقلبة عنه.

ب- ورأى أن بعض أبوابه يحسن أن تدخل فى دراسة متن اللغة.

ج- ولاحظ أن بعض أنماط صيغ الصرف أقرب إلى ميدان الأصوات.

د- وذهب إلى أن بعض أبواب الصرف عولجت بصورة خاطئة.

وسنفصل بعض آرائه فيما يأتى:

بعض أبواب الصرف يحسن أن تدخل فى دراسة متن اللغـة، مثـل أوزان الفعل الثلاثي؛ لأنها ذات قيمة لفظية تفيد معرفتها فى معرفة ألفاظ اللغة بدقـة، فهي من قضايا الثروة اللفظية أو متن اللغة والمعجمات ومثـل صـيغ جمـع التكسير، فقد اكتفى الصرفيون بمجرد سردها، وهذا لا يدخل فى علم الصرف.

---

[١] مجلة مجمع اللغة العربية- القاهرة: ج ٢٥: ص ١١٠- ص ١٣١.

وقد أبرز وجهة نظره فى أن جمع التكسير جدير بأن يعالج فى علم الصرف من وجهتين:

١. أنه قسم من فصيلة الجمع بعمومه، فى مقابل المفرد والمثنى، وفى هذه الحالة يلاحظ الاختلاف النحوي فى التراكيب، كما فى حالة وصف جمع التكسير، فالصفة فى هذه الحالة تختلف صرفيا عنها فى حالتي المفرد والمثنى.

٢. قواعد المطابقة مع جمع التكسير فى العربية: فبعض صيغ الجمع يجوز معاملتها بصورتين مختلفتين من حيث أحكام المطابقة فى العدد والنوع.

كما رأى أن بعض أنماط صيغ الصرف التقليدى هى أقرب إلى ميدان الأصوات منها إلى الصرف، مثل صيغة افتعل وفروعها إذا كانت فاؤها أحد حروف الإطباق، مثل الصاد والضاد والظاء، أو أحد الأصوات المجهورة، مثل الدال والذال والزاى، فمن رأيه وصف ما بهذه الأمثلة من ظواهردون إخضاعها لوزن معين. ومثلها الأمثلة التي عالجها الصرفيون تحت عنوان إبدال فاء الافتعال تاء إذا كانت واوا أوياء. وكذلك فعل الأمر من الثلاثى الأجوف.

وبنفس الطريقة يمكن معالجة الفعل المضارع المؤكد المسند إلى ضمير الجماعة، نحو: لتكتبُنّ، فمن رأيه أنه لا داعي للأصل الافتراضي الذى قدروه (وهو تكتبونَنّ، حذفت نون الرفع منعا من توالي الأمثال، فالتقى ساكنان: الواو والنون المشددة، فحذفت الواو، وبقيت الضمة دليلا عليها). وفسّر الباحث هذا التركيب (لتكتبُنّ) على النحو التالى:

النون المشددة هى نون الرفع ونون التوكيد الخفيفة؛ إذ من المستحيل وقوع النون الثقيلة هنا لاستحالة تتابع ثلاثة أصوات متماثلة فى العربية، وطبيعة التركيب المقطعي فى العربية هى التى منعت نطق الواو فى هذه الصيغة: فهى

لا تسمح بالمقطع (ص+ح ح + ص)[*] إلا فى حالتين لا تدخل هذه الصيغة تحت واحدة منهما.

وذهب إلى أن الفاعل فى هذه الصيغة ظاهر، وهو الضمة القصيرة التى على الباء، فإذا اتبعنا المنهج الوصفي فى مثل الفعل (يضربون) نجد أن مورفيم[1] الفاعلية هو الضمة الطويلة (المرسومة واوا)، كما أن هذا المورفيم يمكن أن يأخذ صورة أخرى هى الضمة القصيرة.

وعاب على الصرفيين فى هذه الناحية أن تفسيرهم ينبني على افتراض، كما يتضمن ما يناقض مبادئهم: إذ كيف تحذف الواو- وهى الفاعل- مع نصهم على أن الفاعل لا يجوز حذفه ؟

وهناك نقطة تختلف الباحثة معه فيها حول الفعل المؤكد بالنون، وهى:

فَسّر الباحث النطق (لتكتُبَن) على أن النون المشددة فيه هى نون الرفع ونون التوكيد الخفيفة[2]، كما وضحنا. ولكن كيف يمكن أن تظهر نون الرفع مع أن الفعل مسبوق باللام الطلبية الجازمة؟. المفروض أن يكون الفعل مجزوما باللام، وعلى ذلك تكون علامة جزمه حذف النون، فكيف يستقيم هذا الإعراب مع تفسير الباحث لأولى النونين فى هذا المثال بأنها نون الرفع؟

لو أنه فَسر المثال (هل تكتبُنّ)- أى الفعل نفسه، ولكن مع سبقه بأداة غير عاملة- بتفسيره المذكور، لأمكننا مجاراته فى ذلك فى حالة الرفع فقط، ثم تبرز نفس المشكلة فى حالتي نصب الفعل وجزمه. فضلا عن أن نون الرفع تحرك دائما بالفتحة فى مثل هذا المثال (تشبيها لها بنون جمع المذكر السالم)، ونون التوكيد الخفيفة تكون ساكنة، فلو تمشينا مع الباحث فى تفسيره للنون المشددة فى

---

[*] الصاد ترمز إلى الحرف الصحيح أوالصامت، والحاء إلى الحركة.

[1] مصطلح يعنى الوحدة الصرفية (أى أصغر مبنى يؤدي قيمة وظيفية فى السياق).

[2] مجلة مجمع اللغة العربية: ج ٢٥: ص ١٢٣.

(لتكتبّن) على أنها نون الرفع ونون التوكيد الخفيفة لكان يجب أن تضبط هكذا: (لتكتبُنَنْ) أى بباء مضمومة ثم نون مفتوحة وبعدها نون ساكنة، والفعل لم يرد بهذا الضبط، وعلى هذا نرى أن الباحث لم يطبق المنهج الوصفي تطبيقا سليما على هذه الصيغة. ولذلك نذهب مع القدماء إلى أن نون الرفع هى المحذوفة، وهذه النون المشددة الظاهرة هى نون التوكيد الثقيلة. مع موافقة الباحث على إمكان معالجة الصيغة على أساس النظام المقطعي والوحدات الصرفية.

والجانب الرابع الذى ناقشه الباحث هو أبواب الصرف التقليدية التى عولجت بطريقة جعلتها أشبه بمخلفات علمية لا تفيدنا إلا فى معرفة منهج التفكير عند اللغويين القدامى. ومن هذه الأبواب باب الفعلين الأجوف والناقص وما تفرع عنهما، فالفعل (قال) مثلا تصريفه التقليدى هكذا: أصله (قول)، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا. ومثله غزا، أصله (غزو) وعولج بنفس الطريقة. ورأى أننا يجب أن نسلك– فى مناقشة هذه الأفعال وتصريفها– أحد طريقين:

١. الطريق الوصفي الذى يعنى بتسجيل الحقائق الموجودة فى الصيغة دون تأويل أو افتراض. وفى هذه الحالة تعاوننا الدراسة الصوتية:

فتركيب الفعل (قال) الصوتى يختلف عن تركيب الفعل (نصر) مثلا، حيث إن الفعل الأول يتركب من مقطعين أولهما طويل، والفعل الثاني يتركب من ثلاثة مقاطع قصيرة.ولو اتبعنا هذا الدليل الصوتى، وسرنا على منهج الأوزان ولكن بالطريق الوصفي وجب أن نقول إن الفعل (قال) وزنه: "فال" و(غزا) وزنه "فعا" أما نصر فوزنه: " فعل".

٢. طريق المنهج التاريخي، وهو أن نتتبع الصيغ المختلفة لنكشف عما تعرضت له من تغيير وتطور عبر الفترات التاريخية المختلفة، ولنا بعد ذلك أن نشير إلى أوجه الاتفاق والافتراق بين الفترات التاريخية.

وهذه الدراسة– عبرت من وجهه نظر البحث– عما يدور فى ذهن الدارس والباحث من ناحية علم الصرف. فكثيرا ما درات هذه التساؤلات فى أذهان

دارسي الصرف: ما الفائدة التى نجنيها من دراسة باب مثل جمع التكسير، يعطينا قواعد كثيرة لأوزان عديدة لا نستطيع استيعابها، بل نقتنع بعد دراستها برأي من قال إن هذه الجموع سماعية على الصحيح لا قياسية، فلا تخضع فى مجموعها لقواعد ثابتة مطردة. وما الفائدة التى نحصل عليها مما يورده الصرفيون من كلمات مختلفة ذات أوزان مشهورة ونادرة وجميعها تنتهى بألف التأنيث المقصورة أوالممدودة، ولا يفيد معظمها الدارس سوى معرفة بعض ثروتنا اللغوية، فلا تدخل فى علم الصرف، ولا تؤدي وظيفة صرفية إلا بوصفها مؤنثة فى مقابل المذكر. ولكن كان يمكن الاستغناء عن سرد تلك الأوزان والأمثلة الكثيرة، والاكتفاء بالشائع المشهور فقط، مع إبراز وظيفته الصرفية فى الجملة.

وكذلك فى دراسة باب الإعلال والإبدال كان الأنسب– فى رأينا– معالجة الكلمات كما هي، لا بافتراض أصل نرجعها إليه.

ونظن أيضا أن دراسة همزة الوصل هى أقرب إلى الدراسة الصوتية منها إلى الدراسة الصرفية، فهمزة الوصل يؤتى بها لكى يستطاع النطق بساكن فى بداية الكلام[1]، ولا تؤدي قيمة وظيفية فى الجملة.

---

[1] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك– تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد: ج ٢: ص ٥٤٥، ص ٥٤٦.

٢- الإعـــلال الصـــرفي

ومن الدراسات التى عالجت الصرف أيضا دراسة الدكتور عبـــدالله درويـــش: "نظرة فى الإعلال الصرفي"[١]وقد بيّن فيها أن تقسيم الصرفيين للمفردات إلـــى معتل وصحيح- تبعا لصحة حروفها أو اعتلالها- جعل بعض القواعد صـــعبة، وخصوصا فى باب (الإعلال والإبدال). وعلى الرغم مـــن أن قواعـــد اللغـــة العربية، من نحو وصرف وغيرهـــا، حظيـــت بـــأغنى البحـــوث والمؤلفـــات والنظريات فإن علماء العربية المتأخرين أفرطوا فى تطبيق المنهج الفلسفى على قواعد اللغة، وخاصة فى علم الصرف. وإذا درسنا منهجهم فى باب الإعـــلال تبين لنا أهم مظاهر التعقيد فيما يلى:

١. جعل المجرد من المعتل ثلاثيا، شأنه شأن الصحيح.
٢. وزن المعتل بأوزان الصحيح من حيث الميزان الصرفي.
٣. وترتب على هذين المظهرين توحيد القواعد الاشتقاقية فـــى الصـــحيح والمعتل.
٤. عدم اعتبار المد حركة طويلة، واعتباره حرفا يعادل حرفا مـــن كلمـــة صحيحة.
٥. إطلاق اسم المعتل على ما فيه حرف علة غير ممدود، وعلى ما فيـــه حرف ممدود.
٦. وضع قاعدة خاصة لكلمة واحدة، أو لعدد قليل من الكلمات.
٧. افترضوا أن للمعتل- فى أكثر تصريفاته- أصـــلا خياليـــا[٢] توجبـــه القواعد، ثم تغير من هذه الصورة الافتراضية إلى الصورة التى ينطـــق

---

[١] مجلة مجمع اللغة العربية: ج ٢٥:ص١٤٩- ص ١٥٨.
[٢] هذا الأصل سامي، يؤكده احتفاظ الحبشية به.

بها فى اللغة، تبعا لقواعد معينة هى التى تمثل أكثر قضايا باب الاعلال.

وكان منهج اللغويين القدماء فى تأليف كتبهم مطابقا لمنهج عصرهم فى التفكير، كما أنهم ألفوها- فى الغالب- للخاصة أو للترف العلمي أو العقلي، ولكننا الآن أصبحنا فى عصر تغير فيه منهج البحث فى كل العلوم، وأصبح باب الاجتهاد مفتوحا فيها، إلا النحو: فقد جمد عند الحدود التى رسمها له علماؤنا القدامى.

وقد صحبنا الباحث معه فى جوابه خلال المراجع الصرفية التى سلكت مسلك التفكير الفلسفي- الذى يلتزم بالعلة وبالبحث عن الأصل الخيالي- وعرض علينا بعض نماذج تفكيرهم:

أ. فقد اعتبروا أن الفعل الأجوف مثل (قال) يجري فى تصريفه مجرى (نصر)، فهوعلى وزنه تماما، فوزنه فى الماضي (فَعَلَ) بفتح العين، وفى المضارع (يَفْعُلُ) بضمها.

ب. واعتبروا أن كلمة مثل (مختار) لها وزن فى حالة اسم الفاعل غير وزنها فى حالة اسم المفعول.

ج. وجعلوا وزن الكلمات: خطايا ومطايا وقضايا هو فعائل حملا لها على كل صحيفة وجمعها: صحائف.

د. وعدّوا جمع فاعلة هو فواعل، صحيحة كانت الكلمة أم معتلة الفاء، مثل شاعرة وشواعر، وكذلك واصلة وأواصل[1].

وقد اقترح بعض التعديلات الجزئية، فى عدد من القواعد الصرفية الخاصة بالاعتلال؛ حتى يخلصها من الشوائب السبع التى أوردها، وتتلخص اقتراحاته فى:

---

[1] لنا اعتراض على تمثيله للمعتل بكلمة (واصلة)، سنورده بعد عرض البحث.

أولاً: فصل قواعد المعتل من الصحيح، فيجعل للصحيح قاعدته ويخصص للمعتل قاعدة أخرى تنطبق عليه تماما، فيقال فى مثل: أواصل إن وزنها (أفاعل)، وقضايا وزنها (فعالى)[1].

ثانياً: الفصل فى الأفعال بين المثال من جهة فنعتبره ثلاثيا، شبها بالصحيح، وبين الأجوف من جهة أخرى فنعتبره ثنائيا معتلا، وكذلك الناقص نعتبره ثنائيا معتلا، أما المهموز فنعتبره شبيها بالصحيح.

وطبق ذلك على باب النسب: فقد ذكر الصرفيون أن الاسم الثلاثى المقصور مثل: (عصا ورحى) تقلب ألفه واوا فى النسب، بغض النظر عن أصل الألف. وعلى هذا اعتبر هذا النوع من الأسماء مكونا من حرفين ثم حرف علة، واقترح أن يكون النسب إليه بزيادة واوثم ياء مشددة بعد الحرفين. وجعل الواو والياء المشددة هنا صورة أخرى من صور أداة النسب الاصطلاحية، وهى (الياء المشددة).

كما ذهب إلى أنه فى الممدود يمكن أن نتجاهل حرف العلة فى آخره، ونتخذ له صورة أخرى من صور أداة النسب هى : الألف والواو والياء المشددة، فى مثل مائيّ وماويّ وسماويّ وصحراويّ[2] ؟

وكذلك ذهب إلى أنه فى حالة الأسماء التى همزتها أصلية نحو : إنشاء وقراء تكون صورة أداة النسب هى الألف والهمزة والياء المشددة، فيقال: إنشائيّ وقرائيّ، مع إغفال اللهجة القليلة التى تجعل النسب بصورة مثل قراويّ.

وخلص من هذا التطبيق إلى أن إغفال حرف العلة فى آخر الكلمة عند النسب إليها يمكن أن يخلصنا من متاعب صرفية كثيرة.

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية: ج ٢٥:ص١٥٤.

[2] المرجع السابق : ج ٢٥:ص ١٥٦، ولنا ملاحظة على اقتراحه.

والبحث عملي ومهم حيث إنه يبعدنا عن التعقيدات الصرفية الافتراضية التى لا تفيد الدارس في شيء وإن كانت تفيد الباحث فى معرفة قوانين التطور اللغوي- كما أننا لوطبقنا منهجه المقترح ليسَّرنا تعليم القواعد الصرفية، ولكن لنا ملاحظتين فرعيتين على هذا البحث وهما:

١. وافق الباحث الصرفيين على عدّهم كلمة (واصلة) من الكلمات معتلة الفاء[١]، وطالب بفصل قواعد المعتل عن الصحيح، فجعل وزنا خاصا بالجمع هو (أفاعل) يكون فى معتل الفاء، ممثلا بالكلمة نفسها واصلة[٢].

والدراسة اللغوية الحديثة لا تتفق معه فى جعل مثل هذه الكلمة من المعتل الفاء، ففاؤها هى الواو المفتوحة (Waṣilah)، وهى فى هذه المثال تدخل تحت قسم أشباه الحركات أو أنصاف الحركات Semi-Vowels[٣] وشأنها شأن أي صامت أوصحيح آخر[٤]، أما الحروف المعتلة عندهم فهى الحركات وهى ستة فى اللغة العربية الفصحى: الضمة القصيرة والطويلة، والفتحة القصيرة والطويلة، والكسرة القصيرة والطويلة. وفاء الكلمة هنا ليست ضمة طويلة، وإنما هى شبه حركة. وهى أقرب إلى الأصوات الصامتة منها إلى الحركات، ولكن الذى يؤدي إلى اللبس بين أشباه الحركات من ناحية، وبين الحركات (حروف العلة) من ناحية أخرى هو أنهما يتخذان شكلا كتابيا واحدا فيختلط الأمر بينهما أحيانا بسببه.

٢. والملاحظة الأخرى هى أن فكرة (الثنائية) فى الكلمات المعتلة قد استولت على الباحث بحيث بعدت به- فى بعض الحالات- عن التيسير الذى ينشده.

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية: ج ٢٥: ص ١٥٣.

(٢) " " " " : ج ٢٥: ص ١٥٤.

(٣) Bloomfield: Language, P 130 . U.S.A 1933 , 1961.

(٤) علم اللغة العام (الأصوات) د. كمال بشر: ص١٧٠-١٧١، الأصوات اللغوية: د. إبراهيم أنيس: ص٤٣، ٤٤.

فلا جدال فى أنه فى مثل الكلمات: عصا ورحى، حين تجعل أداة النسب هى: (الواو والياء المشددة) يكون ذلك أيسر على الدارس. ولكن فى حالة النسب إلى الممدود اقترح الباحث أن " نتجاهل حرف العلة فى آخره، ونقول إن النسب إليه بأداة ثالثة للنسب هى (الألف والواو والياء المشددة) مثل: مائى وماوىّ، ومثل سماويّ وصحراويّ، (أى مما همزته تعادل اللام أو لا تعادلها بأن كانت زائدة)[1].

نلاحظ هنا أن الباحث جعل أداة النسب بصورة أخرى هى الألف والواو والياء المشددة، مع أن الألف جزء من الكلمة فى الحالات التى مثّل بها، ولو استخدم الأداة السابقة وهى (الواو والياء المشددة) لما تغير شيء فىالكلمة، ولكنه أراد أن يستبعد كل ما بعد الحروف الصحيحة فى الكلمة الأصلية، ثم يجعل الحروف المكملة كلها هى الصورة الجديدة لأداة النسب: ففى مثل (ماء) اكتفى بحرف الميم الصحيح، ثم أضاف إليه أداة النسب المقترحة (الألف والواو والياء المشددة) وكذلك فى سماء اكتفى بالحرفين الصحيحين، ثم أضاف الصورة الجديدة لأداة النسب، وفى صحراء اكتفى أيضا بالحروف الصحيحة، وأضاف أداة النسب.

ونحن لا نريد أن نخرج من سيطرة فكرة الصورة الافتراضية التى استعملها الصرفيون دائما إلى فكرة أخرى تسيطر علينا، فنطبقها على جميع أمثلتنا، حتى لوكان ذلك على حساب التيسير الذى نبتغيه.

وأظن أنه من الأولى فى تلك الأمثلة أن نحذف الهمزة الأخيرة فقط، ثم نأتي بنفس الصورة المقترحة السابقة لأداة النسب، وهى (الواو والياء المشددة) بدلها، فيكون هذا أقرب إلى التيسير من اتخاذ أشكال لأداة النسب، ثم حذف أجزاء من الكلمة لإضافتها إلى أداة النسب الجديدة. ويدخل تحت هذا مثل كلمة (فداء)، مما

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية: ج ٢٥: ص ١٥٦.

تكون همزته منقلبة عن أصل، فيجوز أن تحذف الهمزة، وتضاف الصورة المقترحة لأداة النسب وهى الواو والياء المشددة، كما يجوز حذف الهمزة، وإبقاء الكلمة على صورتها ثم إضافة أداة النسب الأصلية (وهى الياء المشددة) إليها. وكذلك الحال مع نحو: إنشاء وقراء، مما تكون همزته أصلية، فالأكثر فيها أن تبقى الكلمة على حالها، ثم تزاد بعدها أداة النسب الأصلية (الياء المشددة)، وقد تحذف الهمزة وتضاف الصورة المقترحة لأداة النسب وهى (الواو والياء المشددة). وبهذه الطريقة يكون هناك صورتان فقط لأداة النسب: الصورة الأصلية، وهى الياء المشددة، وصورة أخرى مقترحة هى: الواو والياء المشددة. كما تكون القاعدة أسهل على الدارس: فالمعتل الآخر ينسب إليه بحذف حرف العلة الأخير، وزيادة الصورة المقترحة لأداة النسب، والممدود ينسب إليه بحذف الهمزة وزيادة الصورة المقترحة لأداة النسب. ويجوز فى الممدود الذى تكون همزته أصلية أو منقلبة عن أصل أن تبقى الكلمة على حالتها، ويزاد عليها أداة النسب الأصلية.

٣- اســـم الآلـــة

من أوائل البحوث التى عالجتها المجامع اللغوية العربية البحث فى اسم الآلة. ففى محضر الجلسة الخامسة والعشرين من دور الانعقـاد الأول لمجمـع اللغة العربية، دار البحث حول اسم الآلة[١]. وكان هناك اتجاهان: أحدهما يميل إلى المحافظة، فيتمسك بما ورد عن النحاة القدماء من أن اسم الآلة يأتى قياسـا من المشتق المبني من الثلاثي المتعدي على وزن مِفْعَل ومِفْعَال ومِفْعَلَة، ومـا عدا ذلك فهو سماعي لا يقاس عليه، وكان على رأس هذا الفريق الشيخ حسـين والي[٢].

أما الاتجاه الآخر فيميل إلى التجديد، ويرى أن قاعدة النحاة حول اسـم الآلـة تقصر اشتقاقه على الفعل الثلاثي المجرد المتعدي، على حين قد وردت كلمـات كثيرة فى اللغة تدل على معنى الآلة، وليست مشتقة من الثلاثي المجرد، ولا من الفعل المتعدي. وكذلك صرح بعض اللغويين بجواز اشتقاق اسم الآلة من الفعل المزيد، والفعل اللازم، وكذلك من الاسم الجامد. وكان على رأس هذا الفريـق عبد القادر المغربي[٣]، وطالب بتوسيع قاعدة اسم الآلة لتشمل الفعـل الـلازم والمتعدي، والمزيد على الثلاثى والاسم الجامد.

وقد اتخذ المجمع قرارا[٤] فى ذلك حاول فيه التوفيق بين الاتجاهين فنص علـى أن " يصاغ قياسا من الفعل الثلاثي على وزن مِفْعَل ومِفْعَال ومِفْعَلَة، للدلالة على

---

[١] محاضر الجلسات- الدور الأول- مجمع اللغة العربية الملكي: ص ٣٥٨- ص ٣٦٠.

[٢] (اسم الآلة: الشيخ حسين والى)- محاضر الجلسات- دورالانعقاد الأول- مجمـع اللغـة العربية الملكي: ص٣٧١-ص٣٧٨.

[٣] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول- مجمع اللغة العربية الملكي- ص٣٨١-ص٣٩١، مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد السابع- ج ٢: ص ٤٩- ص ٦١.

[٤] ذكر الأستاذ إبراهيم مصطفى أن المجمع لم يصل فى ذلك إلى قرار، وكان أكثر الميل إلى عدم التوسع فى القياس: (اسم الآلة- إبراهيم مصطفى)- مجلة مجمـع اللغـة العربيـة: ج١٠: ص ٦٢.

الآلة التى يعالج بها الشيء. ويوصي المجمع باتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات، فإذا لم يسمع وزن منها لفعل، جاز أن يصاغ منه أي وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة[1]".

ونلحظ الباحثة أن القرار لم ينص فيه على نوع الفعل الثلاثي الذى يصاغ منه أوزان اسم الآلة: أهو اللازم أم المتعدي، المجرد أم المزيد ؟ كما أنه حاول الارتباط بالصيغ المسموعة فى اللغة قبل استعمال صيغ جديدة. وقد جاء القرار مبهما بعض الشيء؛ وذلك لاختلاف الآراء بين أعضاء الفريقين، على الرغم من أن الشيخ المغربي- فى بحثه- لم يعرض لصيغ أخرى غير الصيغ الثلاث، واقتصر على أن يطلب التوسع فى القياس.

وفى جلسة مجلس المجمع اللغوي بالقاهرة، بتاريخ ٢٢ مارس عام ١٩٥٤م تقدم أحمد حسن الزيات باقتراح أن يقبل المجمع إضافة صيغة (فَعَالَة) إلى صيغ اسم الآلة؛ لشيوعها على الألسن؛ تيسيرا على الناس، وتقريبا للعامية من الفصحى. وقد أحال المجمع الاقتراح إلى لجنة الأصول لبحثه وعرض رأيها على مجلس المجمع.

وتقدم إبراهيم مصطفى ببحث حول هذا الموضوع[2] فلاحظ ما يلي:

١. أن سيبويه لم يتوسع فى بحث اسم الآلة، وأن اسم الآلة لم يكن كثير الشيوع فى كلام العرب؛ لأن حاجة الحياة لم تكن تلح على استعماله، كما أنه لم يرد فى القرآن الكريم فى أكثر من ستة مواضع.
٢. أن النحاة قد ساروا على نهج سيبويه فى هذا البحث، فلم يتوسعوا عن سيبويه إلا فى فنون التعليل المنطقي.

---

[1] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول- مجمع اللغة العربية الملكي- ص ٣٩٧مجلة مجمع اللغة العربية الملكي- ج ١: ص ٣٥، ص ٢٢١.

[2] (اسم الآلة- إبراهيم مصطفى): مجلة مجمع اللغة العربية ج ١٠: ص ٦١- ص ٦٤.

٣. أن المتأخرين كانوا أكثر ميلا إلى الركون إلى السمع وتضييق القياس، والتحرج من التصرف[١].

وذكر عدة ملاحظات هى:

أ. " أن فعّال صيغة مبالغة، ودلالته على من أو ما يصدر عنه الفعل بكثرة استعمال عربى صحيح.

ب. " أن صيغتى مِفْعَل ومِفْعَال من صيغ المبالغة أيضا، وأن بعض علماء اللغة لاحظ أنهما استعملتا للآلة بما فيهما من معنى المبالغة.

ج. "أن العرب اعتادت أن تنسب الفعل إلى بعض ما يلابسه أو يلابس الفاعل: كالزمان والمكان والآلة. فإذا قلت: كوت المكواة ثيابي، وحرث المحراث أرضي فهو استعمال عربي سائغ.

د. " وإذن فاشتقاق صيغة فعالة للدلالة على اسم الآلة نهج عربي صحيح، لا وجه لاستنكاره، ولا لرد استعماله[٢].

ورأى أن الحياة الصناعية الحديثة جعلت الناس يفرقون بين اسم الآلة والأداة فيطلقون الآلة علىالجهاز الكامل الذى يعتمد عليه فى الإنتاج، والأداة على الجزء الصغير الذى يدخل فى تركيب هذه الآلة، أو يستعان به فى عمل جزئى. واقترح أن تكون صيغة (فعّالة) اسما للآلة، وصيغة (مِفْعَل) اسما للأداة.

وبعد أن اطلع مجلس المجمع على تقرير لجنة الأصول بشأن اقتراح الأستاذ الزيات، وعلى بحث الأستاذ إبراهيم مصطفى، قرر فى جلسته بتاريخ ١٠ مايو عام ١٩٥٤م صحة استعمال صيغة فعّالة لاسم الآلة، وإضافتها إلى الصيغ الثلاث: مِفْعَل، ومِفْعَال، ومِفْعَلَة.

---

(١) المرجع السابق– ج ١٠: ص ٦٣.

(٢) المرجع السابق: ص ٦٣، ٦٤.

وفىالدورة الثامنة والعشرين لمجمع اللغة العربية، عرض الأستاذ محمد بهجة الأثري بحثا عن **الآلة والأداة**[1]، وذكر فيه أنه يجب على علماء اللغة أن يقوموا بتسمية ما يتصل بحياة الناس تسمية عربية دقيقة، ومن ذلك أسماء الآلات. وعدّد طريقين للتعبير عن اسم الآلة، مما استحدثته الحياة الحديثة:

١. إعادة الحياة إلى أسماء الآلات القديمة، والملاءمة بينها وبين الحاضر. وهذا الطريق أضمن لدوام شباب اللغة العربية وتجدده من استعمال الألفاظ الدخيلة.

٢. الاشتقاق: ولم يتوسع النحاة (القدماء والمحدثون) فى بحث اسم الآلة؛ لعدم إلحاح الحياة فى ذلك الوقت على إيجاد كلمات كثيرة لهذا النوع من الأسماء ورأى أن قاعدة اسم الآلة بحثت فى كتب النحو بطريقتين مختلفتين:

الاولى: الطريقة العربية، وتقوم على الاستقراء اللغوي، ومراعاة الاستعمالات العربية الأصيلة، ثم تضع لها القواعد.

ثانيا: الطريقة الأعجمية، وتسير على منهج من التعليل المنطقي، وتفرض شروطا تحرم أنواعا من الاستعمالات العربية المباحة. أما الطريقة الاشتقاقية التى تلحق أولها ميم مكسورة، للتفريق بينها وبين صيغ أسماء المكان والمصدر التى تكون على مثالها وتفتح ميمها، وذلك لأن العامة كانوا يلحنون فى ذلك، ويخلطون بين تلك لصيغ. ولم يكن القصد حصر اشتقاق اسم الآلة بهذه الصيغ الثلاث.

وأما الطريقة الأعجمية فقد تناولت القاعدة لا على أساس الاستقراء ولكن على أساس منهج التعليل المنطقي، ووضعت لها التعريفات وحصرت اشتقاق اسم الآلة فى هذه الصيغ الثلاث، كما أنها جعلته لايشتق إلا من الفعل الثلاثي،

---

[1] البحوث والمحاضرات- الدورة الثامنة والعشرون: ص٣٤٥- ص ٣٦٣، مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد العاشر ص ٣- ص ٢٩.

المجرد، المعلوم، المتعدي، ومنعته من اللازم والمزيد ومن أسماء الأعيان، وإن ورد فى كلام العرب بكثرة. كما اختلفت هذه الطريقة فى قياسية اسم الآلة.

وذهب إلى أن الاستقراء اللغوي يدل على عدم تقييد الاشتقاق بالصيغ الثلاثة. ثم أشار إلى بحث الشيخ عبد القادر المغربي حول اسم الآلة، وإلى قرار المجمع بشأنه فى دور الانعقاد الأول، ذاكرا أن المجمع انتهى إلى قرار بإقرار القاعدة. كما ذكر أن مجمع اللغة العربية- بعد ذلك- خالف الأوزان الثلاثة المذكورة، أحيانا، إلى أوزان أخرى- مثل فاعلة وفعّالة- صاغ عليها كثيرا من أسماء الآلات التى أقر مصطلحاتها. وقد فعل هذا دون أن يتخذ فيها قرارا.

وقـــرر:

١. أن أوزان اسم الآلة والأداة كثيرة، ولا تنحصر فى الأوزان الثلاثة إلى ذكرتها قاعدة النحاة.
٢. أن العرب اشتقوا أسماء الآلة من الأفعال المتعدية واللازمة، ومن الثلاثية وغير الثلاثية، ومن المصادر وأسماء الأعيان.
٣. وذكر أن طبيعة الحياة الصناعية الحديثة تحتم علينا أن نفرق بين ثلاث كلمات هى: (الجهاز) و(الآلة) و(الأداة). فلفظ الجهاز يطلق على هيكل الشيء الصناعي، ولفظ الآلة يطلق على ما يعالج به، ويكون واسطة بين الفاعل ومنفعله فى وصول أثره اليه، والأداة هى الجزء الصغير فى الجهاز والآلة، أوما يرتفق به من المتاع والأثاث والرياش والماعون ونحوذلك.

كما أراد إطلاق قيود الاشتقاق فى هذا الباب؛ حتى يمكن للغة أن تنوع دلالات المشتقات بحسب تنوع ما تشتقه منه من الأفعال وغيرها وحتى يمكنها الاتساع لتفي بأغراض الصناعات الآلية المختلفة فى العصر الحاضر.

وأراد إباحة اشتقاق اسم الآلة من أوزان كثيرة تضاف إلى صيغ اسم الآلة الثلاثة المعروفة. وهذه الأوزان هى: فِعَال، فاعِل وفاعِلَة، فَعول وفَعيل وفَعيلة، فاعول وفاعولة، فَعّال وفعّالة، مفعول ومفعولة ومِفْعَل ومِفْعَلة. فهذه الأوزان

فصيحة قديمة، صاغت العرب منها أسماء الآلة التى دعت الحاجة إليها فى ذلك الحين، وأتى بأمثلة عربية قديمة؛ للتدليل على صحة استخدام كل منها فى الدلالة على اسم الآلة.

وأشار إلى أن المحدثين قد أكثروا من صياغة أسماء الآلات على وزن (فعّالة)، حتى ظن بعض الأدباء[1] أن هذا الاستخدام عامي[2]. فأراد إدخاله فى عداد الفصيح، واقترح على مجمع اللغة العربية إضافة صيغته إلى صيغ اسم الآلة الثلاث. وأقر المجمع الاقتراح بعد أن خرجه تخريجا منطقيا.

وانتقد الباحث تخريج المجمع للاقتراح على أساس أنه يصح اللجوء إليه إن صح أن هذا الاستعمال عامي. وهذا ليس صحيحا، فهو وزن عربي فصيح استعمل فى اللغة قديما، وهو يقر لأنه من أوزان الآلة المستخدمة فى اللغة العربية منذ القدم.

وقد أحال المؤتمر هذا البحث إلى لجنة الأصول بالمجمع لدراسته. وقدم الشيخ محمد على النجار مذكرتين حول البحث السابق فى اسم الآلة[3]. لخص فى المذكرة الأولى بحث الأستاذ محمد بهجة الأثرى، وحدد الفرق بين (الآلة) وبين مصطلح (اسم الآلة): فالإبرة آلة وليست اسم آلة، والمِخْيَط بمعناها اسم آلة، أي أن اسم الآلة له أوزان خاصة به، ولا يدخل تحته ما يدل على الأداة المحض التى لا تكون علاجية، ولا الآلة التى لا يشعر لفظها بالآلية ولا تدخل ضمن أوزان اسم الآلة المعروفة كالسيف والعصا.

ثم ذكر الأوزان التى أوردها الباحث واقترح أن تجعل قياسية فى اسم الآلة،

---

(1) يقصد أحمد حسن الزيات فى اقتراحه السابق ذكره.

(2) ذكر أحمد حسن الزيات فى اقتراحه أنه يريد (التيسير على الناس، وتقريب العامية من الفصحى).

(3) البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين- مجمع اللغة العربية- ص٢٤١ وما بعدها، ص ٢٤٧ وما بعدها.

واستعرض الكلمات التى وردت على كل الأوزان- ما عدا ثلاثة أوزان هى فِعَال وفَعَّال وفَعَّالة - فوجد أن الكلمات التى على وزن فاعل وفاعلة منها ما هو فى الأصل وصف غلبت عليه الاسمية، ومنها ما هوأداة محض لا يظهر فيه العلاج كالخابية والراوية[1] ومنها أيضا ما هو آلة وليس باسم آلة كالعاتكة والغالية[2]. ويقال هذا أيضا فى الكلمات التى على وزن فعول وفعيل وفعيلة. أما الكلمات التى جاءت على وزني: فاعول وفاعولة فمنها ما أصله للمبالغة كالطاحونة، ومنها ما هو أداة كالتابوت والقارورة، ومنها ما هوآلة ولا يندرج ضمن اسم الآلة كالساطور والهاوُون.

أما الكلمات التى جاءت على أوزان: مفعول ومفعولة، ومُفْعَل ومُفَعَّل ومُفَّعَلة فهى أسماء مفاعيل غلبت عليها الاسمية كالمُرَيَّش: السهم يلزق عليه الريش ليخف إذا رمى، والموضونة: وهى الدرع؛ لأنها تنسج من حلق الحديد، من الوضن وهوالنسج، والمطرف: رداء من خز مربع ذو أعلام توضع فى أطرافه، وفى المصباح: "أطرفته إطرافا: جعلت فى طرفه علمين"، والمُسَيَّر: ثوب فيه خيوط وسيور والمصفحة للسيف، من صفح الشيء: جعله عريضا، فهوفى الأصل السيف العريض.

أما وزن (فِعَال) فقد ورد عليه كلمات فيها معنى الآلية والعلاج كالإراث لما تؤرث به النار أى توقد، واللحاف لما يلحف به أى يغطى، والرباط والحزام، والشفاء للدواء يشفى به، والسقاء لما يسقى به.

وأما (فعّالة) فقد أقر مجلس المجمع صحة استعماله من قبل؛ وذلك لكثرة دورانه للتعبير عن الآلة في عصرنا. وما يقال عن (فعّالة) ينطبق على صيغة (فعّال) لأنها الأصل.

---

[1] الخابية: ظرف الماء المعروف، والراوية: المزادة (القربة).

[2] العاتكة: القوس احمرت قدما، والغالية: السكين.

وقدمت مذكرة أخرى حول البحث بعنوان: **اسم الآلة والأداة**[1]، ذكرت أن الأمثلة التى أوردها الباحث لكل صيغة من الصيغ التى اقترحها، معظمها صيغ لصفات تعبر عن دلالات صرفية أخرى غير اسم الآلة، وهى شائعة فى تلك الدلالات، مما يوقعنا فى اللبس إذا استعملناها فى اسم الآلة. والأصل فى النظام اللغوي الصحيح أن تختص الصيغة القياسية بدلالة صرفية واحدة، ولما كانت الصيغتان (فاعول وفاعولة) لم تشتهرا فى دلالة صرفية، بعكس غيرهما من الصيغ المقترحة، فيمكن جعلهما قياسيتين فى اسم الآلة. واستعرض الأمثلة التى جاءت على الأوزان الأخرى مثبتا أن أكثرها عبَّر عن الآلية عن طريق المجاز، فضلا عن أن معظمها مشهور فى دلالات أخرى. وذهب إلى أنه ليس من الضروري اللجوء إلى التفرقة بين ما يعالج به، وما يرتفق به، لكى نحكم على أن المثل من أسماء الآلة؛ فالصيغة تكتسب معناها بالاستعمال، ولو ورد عن العرب أمثلة كثيرة من وزن (إيرة) لصح اعتبار هذه الصيغة قياسية فى اسم الآلة.

ووافق على ضم الصيغتين فاعول وفاعولة إلى صيغ اسم الآلة القياسية. وبناء على ما تقدم كله رأت لجنة الأصول إضافة الصيغ التالية إلى صيغ اسم الآلة القياسية[2]:

١. فعَال مثل إراث، وقد قال بعض القدماء بقياسية هذه الصيغة فى اسم الآلة.
٢. فعّالة مثل ثلاجة، وقد سبق أن أقر مجلس المجمع جعلها قياسية فى اسم الآلة.

---

(١) للدكتور إبراهيم أنيس: البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٢٩- مجمع اللغة العربية: ص٢٥١ وما بعدها.

(٢) البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٢٩- مجمع اللغة العربية: ص٢٥٣.

٣. فاعِلَة مثل ساقية، وقد وردت أمثلة كثيرة منها فى النصوص القديمة، ويتجه المتكلمون الآن إلى اشتقاق أسماء آلات على نسقها.

٤. فاعول مثل ساطور، وهى صيغة لا يخشى معها اللبس؛ لأنها لم تشتهر في دلالة أخرى، وقد وردت فى النصوص العربية القديمة أمثلة كثيرة منها.

ونورد فيما يلي بعض الملاحظات حول مبحث اسم الآلة:

يتفق البحث مع الأستاذ الأثرى فى أن استخدام صيغة (فعّالة) فى اسم الآلة استخدام عربي قديم، وقد جاء على هذا الوزن أسماء آلات كثيرة مثل الدبابة والدراجة والقداحة، وليس استخداما عاميا كما ظنه الأستاذ الزيات، وقرار المجمع بشأن هذه الصيغة كان الأجدر به أن يرتكز على كثرة ما ورد عن العرب من أسماء للآلات على هذا الوزن، لا على التخريج المنطقي.

ولكن نلحظ أن بعض الكلمات التى مثّل بها الأستاذ الأثرى لصيغة (فعّال) ليست على وزنها: فقد ذكر أنه مما جاء على صيغة (فعّال) :الفجّاء، والجشّاء، والقضّاء[١]، وحروفها الأصلية هى على الترتيب (فجج)، و(جشش)، و(قضض)، فتكون الكلمات الثلاث على وزن (فعلاء) وليست على وزن (فعّال) كما ذكر الباحث. وقد أشار الشيخ النجار إلى هذه الملاحظة، فنتفق معه فيها.

ونختلف مع الشيخ النجار حول الفقرة التالية التى اعترض فيها على ما أورده الأستاذ الأثرى قائلاً:

" ويذكر الأستاذ الباحث أن عضو المجمع صاحب الاقتراح[٢] لم يضف شيئا إلى الصيغ الثلاث، وفى الحق أنه اقترح إضافة (فِعَال) كالسداد والثقاب، كما

---

[١] الفَجاء: القوس التى بان وترها عن كبدها، والجشّاء: القوس الخفيفة، أوهى ذات الإرنان في صوتها، والقضّاء: هى الدرع الخشنة المَس من جدتها لم تنسحق بعد.

[٢] يقصد الشيخ المغربى فى بحثه عن اسم الآلة فى دور الانعقاد الأول لمجمع القاهرة.

هو مدوَّن فى محاضر الجلسات للمجمع فى دور انعقـاده الأول: ص٣٨٢، وإن كان المجمع لم يوافقه على اطراد هذه الصيغة."

وبالرجوع إلى المرجع المذكور نجد أن الشيخ المغربى لم يقترح إضافة صيغة (فِعَال) إلى صيغ اسم الآلة القياسية، وإنما بيّن أن اسم الآلة قد يأتى على غيـر صيغتى مِفْعَل ومِفْعَلَة، ممثلا بالصيغة المذكورة، ونصه فى هذا الشأن:

" وأشهر صيغة لاسم الآلة هى ما بدئ بالميم، وله وزنـان: (مِفْعَـل) كمقـود، و(مِفْعَلَة) كمجمرة. وقد جاء اسم الآلة على غير هذين الوزنين، فجاء على وزن (فِعال) بكسر أوله نحو (سداد) آلة السد، و(ثقاب): ما يشعل به النار من عيدان ونحوها، فهى كآلة الإثقاب أى الإيقاد، و(ثقاف): آلة يثقف بها صـانع الرمـاح رماحه أى يسويها بها ويقومها".

كما **يختلف البحث مع الشيخ النجار فى نقطة أخرى:** فقد ذكر أن مصطلح اسم الآلة يختص بأوزان معينة، ولا يدخل تحته أسماء الآلات التى تكون على غير هذه الأوزان، كالسيف والعصا والإبرة. وهذا يخالف ما جاء به علمـاء اللغـة القدماء: فقد ورد عن العرب أسماء آلات كثيرة علـى أوزان مختلفـة- غيـر الأوزان القياسية لاسم الآلة- وأطلق عليها العرب مصطلح اسم الآلـة، مثـل: منخل وسداد ولحاف وساطور. وقد ذكر اللغويون هذه الكلمات، ولكـن النحـاة حين وضعوا قواعدهم بنوها على الأغلب الأعم، وعدُّوا الصيغ الأقل شـيوعا غير قياسية. وقد تمسك الباحث بموقف النحاة ورفض ما عداه، ولكـن تقعيـد القواعد شيء ، والاستخدام اللغوي الصحيح شيء آخر؛ فاللغـة هـى الأصـل والنحو صناعة وتعليم للغة، والأولى أن يقدم الأصل علـى الصـناعة. وكـان الأجدر به أن ينهج نهج النحاة القدماء فيقبل أن تدخل تحت مصطلح اسم الآلة، ولكن ينص على أنها سماعية ولا يقاس عليها.

ذكر الأستاذ الأثرى أن مجمع اللغة العربية، أثناء بحث اسم الآلـــة- فـــى دور انعقاده الأول- " انتهى إلى قرار بإقرار القاعدة"[١]. وقاعدة النحاة فى اسم الآلة اشترطت أن يشتق اسم الآلة – من فعل ثلاثي مجرد متعد مبنى للمعلوم. وقرار المجمع المشار إليه أوردناه بنصه فى بداية هذا البحث، ولم يشر المجمع فيه إلى نوع الثلاثي، فيشمل ذلك المجرد والمزيد من الأفعال، كما أنه لم يشر إلى نوع الفعل هل هو المتعدي فقط أو اللازم أيضا، وهذا الإبهام يدل علـــى الاخـــتلاف الذى حدث بين أعضاء المجمع، بحيث إن فريق المجددين لم يستطع أن ينتـــزع نصا صريحا بالموافقة على الاشتقاق من اللازم، وإن كـــان بعضـــهم[٢] أثبـــت اعتراضه على ذلك.

كما أن عدم النص على الفعل المتعدي فى القرار يشير إلى اتجاه المجمع إلـــى الموافقة على الاشتقاق من اللازم؛ لوروده عن العرب. وعلى هذا تميل الباحثة إلى القول بأن المجمع لم يقر القاعدة القديمة كما هي، وإنما حاول التوفيق بـــين النحاة واللغويين فى القديم أو بين المحافظين والمجددين من أعضائه. ويؤيد هذا توصيته باتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات، مما يمكن أن يخرج على ذلك القرار، فقد قال شارح القرار [٣]:

" ومعنى إيصاء المجمع باتباع صيغ المسموع أنه إذا سبقنا العرب إلى وضـــع اسم آله لأداة، ولوعلى غير الشرط الذى اشترطنا، فضلنا استعمال ما وضعوه، ولم نعدل به إلى غيره، مما استوفى شرطنا، وإنما يتبع شرطنا فى المقيس غير المسموع[٤].

---

[١] البحوث والمحاضرات- الدورة ٢٨- مجمع اللغة العربية: ص٣٥٥.

[٢] هو الدكتور منصور فهمى: فقد وافق على القرار، بشرط أن يثبت فى المحضر رأيه فـــى أخذ اسم الآلة من المتعدي واللازم- (محاضر الجلسات- دور الانعقـــاد الأول- مجمـــع اللغة العربية الملكى : ص٣٩٧).

[٣] الشيخ أحمد السكندري: مجلة مجمع اللغة العربية الملكي- ج ١: ص ٢٢١.

[٤] المرجع السابق- ج ١: ص ٢٢١.

٤- الاشتقـــاق

نوقشت في المجامع دراسات مهمة عالجت البحث في الاشتقاق. وقد درس هذا الجانب منذ دورات الانعقاد الأولى لمجمع اللغة العربية فقد عالج **الشيخ أحمد الإسكندري** هذا الموضوع[١] عند الاحتجاج لقرار المجمع بالاشتقاق من أسماء الأعيان، فأورد شواهد عربية صحيحة كثيرة لأسماء أعيان اشتق منها العرب القدماء أفعالاً أو مصادر أو صفات.

وتناول الاشتقاق أيضا **عبد الله أمين**[٢]، فعرّف الاشتقاق، ثم أورد شواهد كثيرة على أن العرب اشتقوا من أسماء المعاني كما اشتقوا من أسماء الذوات اشتقاقا صريحا مطردا. وأورد شواهد أخرى تبين أن العرب اشتقوا من أسماء الأصوات، واشتقوا من الحرف كما اشتقوا من الاسم.

وتناول **حسين والي** الموضوع[٣] ذاكرا أن اللغة العربية لم تصل إلينا مكتملة؛ فنحن نجد مواطن غير تامة الإفادة أو البيان في أمهات كتب اللغة التي بين أيدينا: فقد يذكر اللغوي الكلمة دون أن يذكر أصلها أو فرعها، أو يقول مثلا: كلمة كذا لا فعل لها، أو: المصدر ممات، أو: لا تقل كذا. وإذا بحثنا في أصول العربية وجدنا أن هناك كلمات مقدرة قياسا، ولا يتكلم بها؛ لوجود مانع، وأن هناك ما يؤتى به على القياس ويتكلم به- وإن لم تتكلم به العرب- لأنه لا مانع من ذلك. وما قيس على كلام العرب، وسلم من موانع الاستعمال، فهو من كلام العرب.

---

(١) (الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها: أحمد الإسكندري) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي- ج ١ ص:٢٣٢-ص٢٦٨.

(٢) (بحث في علم الاشتقاق- عبد الله أمين)- مجلة مجمع اللغة العربية الملكي- ج ١: ص٣٨١- ٣٩٣.

(٣) (سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس:حسين والي)- مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: ج٢: ص١٩٥- ٢٢٧، محاضر الجلسات: دور الانعقاد الثاني، مجمع اللغة العربية الملكي- ص٨١ وما بعدها.

وذكر أنواع الاشتقاق، وأنه يلزم عند الاشتقاق تمييز المصدر من اسمه، فإذا وجدنا في اللغة مصدرا دون تصاريفه، فلنا أن نصوغ منه تصاريفه على القياس- ولا نزاع في ذلك- كأن العرب قالوه. وكل ما ليس على قياس التصريف الذي عُرِّف عند علماء اللغة بالتوقيف فلا سبيل إلى إثباته ووضعه بالقياس. وليس من محل الخلاف الصفات المشتقة: كاسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما؛ فقد ثبت بالنقل أن القياس مطرد فيها.

ومثّل لبعض المصادر التي لا أفعال لها، ولبعض الأفعال التي لا مصادر لها، ووضح لنا كيفية تكملة المواد اللغوية التي وردت غير مكتملة في المعاجم.

وقد شرح **محمد الخضر حسين** قرار المجمع في (تكملة مادة لغوية ورد بعضها في المعجمات، ولم ترد بقيتها[1]) فبيّن أن المعاجم قد تهمل- في كثير من المواد- ذكر بعض ما يتفرع عنها كالمصدر والفعل وغيره من المشتقات. وقد ينبهنا صاحب المعجم- بالاصطلاح- على بعض هذه المهملات، فيكون ذلك بمنزلة المذكور صراحة. وقد ينبه على أن بعض هذه المهملات قد هجرته العرب، أو أهملته، أو أماتته. وقد جرى علماء اللغة العربية على أن مثل هذا النوع نحذو فيه حذو العرب، فنهمله ونستغني عنه بالألفاظ التي تحل محله.

ومن المهملات في كتب اللغة ما تشرح فيه المادة، ويذكر بعض ما يتصل بها دون البعض الآخر؛ وهذا النوع هو الذي عني به المجمع، شاعرا بالحاجة إلى إحيائه بالاستعمال ؛ لكي تزداد به اللغة اتساعا وغنى. ثم وضح قرار المجمع في طريقة تكملة المواد اللغوية.

وأورد **الشيخ إبراهيم حمروش** بحثا عنوانه **(في الاشتقاق الكبير)**[2] وضّح فيه أن الاشتقاقيين قد أرجعوا الكلمات المشتركة في المعنى بعضها إلى بعض بالقلب

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: ج٢: ص٣٦- ٤٥.

[2] مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: ج ٢: ص٢٤٥- ص ٢٥٥.

والإبدال، ووضعوا قاعدة يعرف بها اتصال معاني الكلمات، وهي أن "كل كلمتين اتفقتا في الفاء والعين كان بين معنييهما اتصال ". وأورد مثالا من أمثلتهم ذكروا بعض أبنيته استشهادا على القاعدة، وأكمل الباحث الأبنية ثم لاحظ أن الاتصال بين معاني الأبنية، التي اتحدت فاؤها وعينها، يتحقق في بعض معاني تلك الأبنية، ولا يتحقق فيها كلها. ثم أورد أمثلة تبيّن منها أن تتبع المواد يحقق عدم اطراد تلك القاعدة.

وفي دور الانعقاد الثاني للمجمع قدم **علي الجارم** اقتراحا بوضع قواعد جديدة يستعان بها في اشتقاق الأفعال من الاسم الجامد للضرورة[1]، وقد أحيل إلى لجنة الأصول بالمجمع لبحثه.

كما قدم علي الجارم بحثا[2] عرض فيه قرار المجمع في طريقة تكملة المواد اللغوية، وأمثلة تبيّن طريق العمل بهذا القرار وكيف يمكن اشتقاق ما لم يرد في المعاجم طبقا لهذا القرار. ودرس ثماني وخمسين من المواد الناقصة في المعجمات، وانتهي إلى رأي في تكملة كل منها.

كما أكمل هذا البحث ببحث آخر تحت عنوان: **المصادر التي لا أفعال لها**[3]، ذكر فيه أن بعض العلماء عقبوا على بعض المصادر بأنها لا فعل لها، ولكن الباحث يمكنه بالاستقصاء أن يجد من اللغويين من يذكر لها أفعالا. فقد أورد ابن سيده أربعة وخمسين مصدرا[*] ذكر أنها لا يشتق منها أفعال، وبالتنقيب في المعاجم ظهر للباحث أن كل هذه المصادر لها أفعال ما عدا سبعة منها. ثم أورد نص ابن سيده حول كل مصدر، وعقّب عليه.

---

(1) محاضر الجلسات- دور الانعقاد الثاني- مجمع اللغة العربية الملكي: ص٣٦٥ وما بعدها، البحوث والمحاضرات: مؤتمر الدورة ٢٩- مجمع اللغة العربية: ص٢٣٥- ص ٢٣٦.

(2) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: ج٣: ص٢١١- ص ٢٤٦.

(3) (المصادر التي لا أفعال لها- علي الجارم)- مجلة مجمع فؤاد الأول: ج٤: ص٢٢٥-٢٤٠

(*) ذكر ابن سيده تسعة وخمسين مصدرا، نقل بعضها عن أبي عبيد- ولكن ابن سيده ردّ عليه في خمسة منها وأثبت لها أفعالا، فبقي أربعة وخمسون مصدراً.

أما **(بحث في الطرق التي سلكها العرب عند اشتقاقهم الأفعال من أسماء الأعيان)**[1] فقد نقل الباحث فيه عن كتاب المفصل للزمخشري أوزان الأسماء، ثم بحث الأسماء الثلاثية المجردة، والأفعال المشتقة منها ثم الأسماء الرباعية المجردة. وكيفية اشتقاق الأفعال منها، وكذلك الأسماء الخماسية المجردة وأفعالها، ثم الأسماء الثلاثية المزيدة واشتقاق الأفعال منها، وكذلك الأسماء الرباعية المزيدة والخماسية المزيدة وأفعالها. واستنتج قواعد عامة تتبع في اشتقاق الأفعال من أسماء الأعيان، وتتلخص في أن:

١. الاسم إذا كان مجردا- ثلاثيا أو رباعيا- فإن الفعل يشتق مثله في عدد الأحرف ونوعها وترتيبها.
٢. الاسم إن كان مزيدا- ثلاثيا أ ورباعيا- تحذف منه الزيادات حتى يصبح مجردا، ثم يشتق منه كالمجرد.
٣. الاسم الخماسي المجرد يحذف منه الحرف الخامس أو ما يشبه الزائد، ثم يشتق منه فعل رباعي مثله في عدد الأحرف ونوعها وترتيبها.
٤. الاسم الخماسي المزيد، لا يزيد فيه إلا حرف مد قبل الآخر أو بعده، ولكي يشتق منه يحذف حرف المد الزائد، ويعامل معاملة الاسم الخماسي المجرد عند اشتقاق الفعل منه.

وقد درست لجنة الأصول بالمجمع البحوث المختلفة حول الاشتقاق وراجعت قرارات المجمع، واقتراح علي الجارم، ثم اتفقت على قواعد للاشتقاق من الاسم الجامد العربي والمعرّب[2]، منبهة على أنه في جميع هذه المشتقات يقتصر على الحاجة العلمية، ويعرض ما يوضع منه على المجمع؛ للنظر فيه.

---

[1] للأستاذ عبد الله أمين: مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية- ج٤- ص ٣٢٨- ص ٣٤٥.
[2] البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٢٩- مجمع اللغةالعربية- ص ٢٣٤.

٥- التوهـــــم

من البحوث التي استغرقت زمنا طويلا في الدراسة والمناقشة مـا كتبـه عبـد القادر المغربي حول **التوهم بين اللغة والنحو**[١]، فقد ألقاه في دورة مجمع اللغة العربية المصري عام ١٩٤٨م، واستمر يدرس فترة طويلة، وكان آخر البحوث التى ناقشت هذا الموضوع فى عام ١٩٧٧م[٢].

فقد لاحظ أن العرب بنوا بعض قواعدهم على أساس اعتبـار الحـرف الزائـد أصليا من ناحية، أو اعتبار الحرف الأصلي زائدا من ناحية أخرى، واستشـهد على الجانب الأول بشواهد تصل إلى الخمسين، منها أن كلمة ريح يقـال فـي جمعها: أرياح، والقياس: أرواح؛ لأنهم توهموا أن الياء فيها أصـلية، وليسـت منقلبة عن واو. ومثلها (عيد) جمعت على (أعياد)، والقياس: أعـواد. والفعـل (تمنطق) المشتق من (منطقة)، كان القياس فيه: تنطق، لولا توهم أصالة المـيم فى (منطقة)، وكذلك الأفعال (تمدرع) و(تمكحل) و(تمسكن) عُدَّت فيهـا المـيم أصلية. وطالب الباحث المجمع باتخاذ "توهم الأصالة" قاعدة في الاشتقاق.

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بالقـاهرة: ج٧: ص٢٥٧- ٢٦٠، ص٢٦١-٣٧٤، محاضـر الجلسات- مجمع اللغة العربية- الدورة ١٤: ص٥٣٩-٥٤٣، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٩: ص٦١ وما بعدها، محاضر الجلسات:الدورة ١٥: ص٤٥٦-٤٧٠، وأيضا: الـدورة ١٨: ص٤٠٥- ٤٠٩، مجلة المجمع العلمي العربـي- المجلـد٥ ج ٥: ص٢٠٥- ٢١٥ وكذلك: المجلـد ١٠: ج٣: ص١٢٩- ١٣٧، المجلـد١١: ج٩، ١٠: ص٥٣٩- ٥٤٧، المجلد ١٢:ج٣، ٤: ص ٣٥٦ وما بعدها، والمجلد ٢٧: ص٤٨٦- ٤٩٢.

(٢) ناقشه د. إبراهيم أنيس في مذكرة بعنوان "توهم أصالة الحروف وتوهم زيادتها "نشـرت في: البحوث والمحاضرات- الدورة ٣١- مجمع اللغة العربية بالقـاهرة: ص ١٩٥ومـا بعدها. وكذلك محمد على النجار في "التوهم وآثاره في العربية": البحوث والمحاضرات- الدورة ٣١- مجمع اللغة العربية: ص ١٩٨ وما بعدها، ومحمد بهجة الأثري في "مزاعم بناء اللغة على التوهم ": مجلة مجمع اللغة العربية بدمشـق:المجلـد ٥١: ج٤ ص٧١٩- ٧٥١. ورد على البحث الأخير محمد شوقي أمين في " تحقيق معنى بنـاء اللغـة علـى التوهم": مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق: المجلد ٥٢: ج٢: ص٣٦٠- ٣٧١.

أما الجانب الثاني من بحثه وهو توهم الزيادة- أي اعتبار الحرف الأصلي زائدا في بعض كلمات من اللغة خولف فيها القياس- فقد استشهد عليه بسبع كلمات منها: منع كلمة (أشياء) من الصرف. وقد استند إلى قول الكسائي إن سبب منعها من الصرف هو مشابهتها لكلمة حمراء، أي أنهم توهموا أن همزة (أشياء) الأخيرة زائدة كزيادة همزة حمراء، وحمراء ممنوعة من الصرف، فتكون (أشياء) ممنوعة مثلها. فمنع صرف (أشياء) إنما وقع بناء على توهم زيادة همزتها الأخيرة، وإلا فهي أصلية كهمزة (أفياء). والكلمة الثانية هي (بُرَاء)على وزن غُرَاب في جمع (بَرِيء) فتوهموا زيادة الهمزة في آخرها لإفادة التأنيث، ومنعها من الصرف لهذا السبب. ومن شواهده جمع:منارة على (منائر) بالهمزة، مع أنها مشتقة من النار أو النور، فالقياس فيها مناير بالياء. فقولهم منائر بالهمزة بناء على توهمهم أن ألفها زائدة.

وفي بحث " **توهم أصالة الحروف وتوهم زيادتها** "[1] اعتبر الباحث أن توهم الأصالة أو توهم الزيادة ليس إلا ناحية من الظاهرة اللغوية التي سماها (هرمان بول): القياس الخاطئ. ووضح أن ظاهرة القياس الخاطئ كانت تقع بين العرب القدماء، وقد عددنا- نحن المولدين- ما نشأ عن قياسهم الخاطئ مقبولا ومعترفا به، وسجلناه في كتب اللغة والمعاجم ورويناه عنهم، على حين لم نسمح لأنفسنا بمثل هذا القياس؛ لأننا نحرم على أنفسنا الحق في تطوير اللغة العربية. أما في معظم اللغات الأوروبية فقد ترك القياس الخاطئ آثارا كبيرة في مراحل تطورها.

وذكر أن ما جاء في أمثلة البحث خاصا بالياءية والواوية هو من صور اختلاف اللهجات: فأهل الحجاز آثروا الصورة المشتملة على الياء، في حين فضل

---

[1] للدكتور إبراهيم أنيس: البحوث والمحاضرات- الدورة ٣١- مجمع اللغة العربية: ص١٩٥.

المتوغلون في البداوة الصورة المشتملة على الواو. كما وضح أن ما جاء بالبحث حول توهم أصالة الميم يستحق العناية، فالناس يميلون إلى مثل هذا الاشتقاق في لغتنا الحالية. وختم البحث بالتساؤل: هل يحق لنا- نحن أبناء العرب، الذين ورثنا لغتهم فأصبحنا نتعامل بها- أن نعترف بمثل هذا التطور، لا سيما وقد ورثنا الحس اللغوي عن العرب أيضا ؟

وفي بحث " **التوهم وآثاره في العربية** "، للأستاذ محمد على النجار[1] رأي الباحث أن التوهم واقع في العربية، وأن على اللغوي أن ينظر في آثاره، ويقيسها بمقاييسه في القياس والسماع، ويميز ما يقاس عليه منها وما لا يقاس عليه، آخذا في الاعتبار أن من المبادئ العامة للقياس ألا يؤدى إلى أمور مرفوضة في اللغة. ثم ناقش ما أورده الأستاذ المغربي حول التوهم: فتوهم أصالة الحرف الزائد يقع أكثره في الألفاظ المبدوءة بالميم: كتمندل وتمدرع وتمنطق، وهذه الألفاظ تسوق إلى وزن (تمفعل)، وهو من الأوزان المرفوضة في أوزان الفعل، فلا ينبغي أن نتابعهم عليه ونجعله قياسيا. على أن تصنيف المعاجم الحديثة في المجمع اللغوي المصري جرى على تدوين ما يشتهر عن المحدثين، وقرنه بالكلمة (مولّد)، ويدخل فيه ما يرد في هذا الباب، وهذا يغنينا عن تكلف القول بالقياس فيه.

أما توهم أصالة الحرف المحول فهو يؤدى إلى تداخل المواد، واختلاط الأصول اللغوية، ورأى أنه من المستحسن التفريق بين الواوي واليائي في اللغة، وأنه ينبغي الاقتصار في آثاره على ما ورد محافظة على تمييز المواد.

وناقش الباحث الأستاذ المغربي في مثالين أوردهما من هذا النوع، وهما (غصن مريح) الذي خرّجه على توهم أصالة الياء في:الريح، وكذلك (مشيب) الذي قال فيه بتوهم أصالة الياء في الشيب، ورد عليه بأن المثالين وردا على صيغة اسم

---

[1] البحوث والمحاضرات- مجمع اللغة العربية- الدورة ٣١: ص ١٩٨ وما بعدها.

المفعول، واسم المفعول تابع للفعل المبنى للمجهول، وليس تابعا للاسم، فالكلمتان مشتقتان من الفعلين: ريح وشيب المبنيين للمجهول، وليس فيهما توهم.

وقد درست لجنة الأصول بالمجمع اللغوي هذا البحث وما دار حوله، وانتهت إلى القرار الآتي:

"رأت اللجنة- في ضوء ما أثر عن اللغويين- أن توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول لم يبلغ درجة القاعدة العامة، غير أن هذا التوهم ضرب من ظاهرة لغوية فطن إليها المتقدمون ودعمها المحدثون، ولهذا ترى اللجنة أن في وسع المجمع أن يقبل نظائر الأمثلة الواردة على توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول، مما يستعمله المحدثون، إذا اشتهرت ودعت إليها الحاجة"[1].

ورأي الأستاذ محمد بهجة الأثري في بحثه: **مزاعم بناء اللغة على التوهم**[2] أنه لم تبن في اللغة العربية ألفاظ على التوهم، ذلك أن بناء اللغة على التوهم أو الخطأ يعني انحراف السلائق عن قانونها النفسي الذي يحكمها، وتجرى عليه صورها الاشتقاقية اطرادا على نسق معين. وذكر أنه وجد في أقوال النحاة واللغويين أنواعا من مزاعم التوهم، نسبوها إلى العربية. وقد عددها الباحث وفندها، وهي:

١. توهم حذف الحرف الزائد.
٢. توهم حذف الحرف الأصلي.
٣. توهم التغيير.
٤. توهم زيادة الحرف الأصلي.
٥. توهم أصالة الحرف المتحول.
٦. توهم أصالة الحرف الزائد.
٧. العطف على التوهم.

---

(١) البحوث والمحاضرات- الدورة ٣١- مجمع اللغة العربية:ص١٩٤.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق- المجلد ٥١- ج ٤:ص٧١٩ وما بعدها. وقد نبه في هامشه إلى أن هذا البحث ألقى في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام ١٩٧٦ م.

وعالج الأنواع الستة الأولى منها. ويهمنا هنا الأنواع من الرابع إلى السادس، فهي التي تدخل ضمن نطاق بحث الأستاذ المغربي.

ففي النوع الرابع أورد شواهد (المغربي) السبعة، ثم انتقد اعتماده في نسبة التوهم على قول الكسائي فإن الأخير استخدم كلمة (التشبيه) ولم يستخدم الاشتباه أو التوهم، كما رأي أن الكسائي جانبه التوفيق في تعليله منع صرف (أشياء). وفي الشاهد الثاني (بُراء) رأى أنه تسهيل: (برءاء)، فروعي أصله، وبقي ممنوعا من الصرف. وفي الشاهد الثالث ذهب إلى أن (أملاك) وردت جمعا لكلمة (مَلِك) بكسر اللام، ولم ترد جمعا لملَك بفتحها، وهي المشتقة من (ألك). أما ملِك الأولى، وهي بمعنى أحد الملوك، فحروفها أصلية، ولذلك جمعت على أملاك جمعا قياسيا. ورأى أن جمع (منارة) على (منائر) بالهمزة يبرره أنها لغة من لغات العرب جرى أهلها على الهمزة كما في معيشة ومعائش، فلا توهم فيها. وهكذا أتى على الشواهد السبعة كلها مفندا تلك القاعدة.

أما توهم أصالة الحرف المتحول، وهو الذي يقصد به الجانب الخاص بالولو والياء فتدخل فيه صور شتى من كلام العرب منها:

١. إيثار بعض القبائل الياء على الواو، على حين يؤثر غيرهم العكس. وذكر أن القائلين بهذا التوهم يجعلون الصورة الواوية في الأمثلة هي الأصل، وما جاء من الألفاظ بالياء يعدونه مبنيا على التوهم وليس هذا صحيحاً.

٢. كما يدخل فيه ما حولت واوه ياء لأثر لغوى يقتضي تحويل صيغته، كما في (مريح) و(مشيب)، فقد بنيا على الفعل المبني للمجهول كما هو نظام العربية مع كل اسم مفعول.

٣. ويدخل فيه ما اقتضى التطور الاجتماعي استحداثه في اللغة من أصل واوي، فنقلوه إلى الياء وألزموه إياها للدلالة على المعاني المستحدثة، وجعلوه أصلا ثانيا، وتصرفوا في الاشتقاق منه. وذلك مثل (العيد) فان أصل يائه الواو، ولكنهم قلبوا الواو ياء، وألزموا الياء في الواحد، فصار أصلا جديدا في بناء

مادته، وجمعوه على (أعياد)، ليفرقوا بينه وبين (أعواد) الخشب. وقد جرت مثل هذه الألفاظ عن وعي وإرادة وقصد، لا عن غفلة وتوهم.

وفي توهم أصالة الحرف الزائد ذهب إلى أن في العربية نظاما في التأصيل يسمح بإعطاء الحروف المزيدة حكم الحروف الأصلية؛ لأنها زيدت لزيادة المعاني، فيجب أن ترعى حرمة الزائد في الكلمة، ويجرى الاشتقاق منه لإفادة المعاني المستحدثة. وقد فطن قدامى اللغويين والنحاة لهذا النظام في العربية، فأقروه قانونا من قوانين العربية ونبهوا على آثاره ودلالته، ولكن النحاة المتأخرين جهلوا هذا القانون، فحكموا بالتوهم والخروج على القياس على كل ما وقعوا عليه من ألفاظ- وردت عن فصحاء العرب-مشتقة من الزوائد.

واعترض على ما جاء في قرار لجنة الأصول في المجمع، ثم ذكر أن ما فطن إليه المتقدمون من هذه الظاهرة اللغوية- وهو مراعاة حرمة الزائد في الكلمة عند العرب- وأقروه كالأصول، إنما كان على سبيل القصد والإرادة والتأصيل لا على سبيل التوهم؛ فإن كل لفظ من الميميات، ما اشتق منها من الحروف الأصلية، وما اشتق من الحروف الزوائد التي اتخذت أصلا ثانيا للاشتقاق، له دلالة غير دلالة صاحبه. فحال الاشتقاق من الزوائد هو كحال الاشتقاق من الحروف الأصلية في عرف العربية، وكل منها يراد لدلالته الخاصة، ويقصد إليه قصدا؛ للتفريق بين دلالة وأخرى، فلا توهم في شيء من ذلك. وقد تهدى (الخليل) إلى قانون العربية في حرمة الزائد في الكلمة، والاشتقاق منه عن وعي وقصد وإرادة.

ورد على البحث الأخير محمد شوقي أمين[1] مؤيدا رأي المغربي وقرار المجمع المصري. فقد أجمل البحث، ثم أورد عدة أسئلة يترتب على الإجابة عنها استخلاص الرأي السليم في هذا الموضوع وهي:

---

[1] تحقيق معنى: "بناء اللغة على التوهم"، ونفي مزاعم الوهم عنه- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق- المجلد٥٢:ج٢: ص٣٦٠ وما بعدها.

١.هل التوهم معناه في اللغة الخطأ والغفلة والاعتباط ؟

٢.هل أراد علماء العربية بقولهم (بناء اللغة على التوهم) هذا المعنى الذي أورده الباحث وأقامه عمادا لبحثه ؟

٣.هل البناء على التوهم مقولة يتناقلها النحاة الخالفون، جهلا منهم لما فطن إليه القدامى من نحاة ولغويين ؟

٤.هل الأنواع التي عددها الباحث، وضرب أمثلتها- التي قيل فيها بالبناء على التوهم- تجري على قواعد العربية المطردة، ونظامها الطبيعي، وقانونها النفسي وأصولها المقررة ؟

وللإجابة عن السؤال الأول أورد الباحث معنى التوهم لغة، وهو تخيل الشيء وتمثله، كان في الوجود أو لم يكن. وأيضا سبق الذهن إلى الشيء. وليس في هذه المعاني ما يشير إلى الخطأ أو الغفلة أو الاعتباط.

أما الجواب عن السؤال الثاني، وهو مراد علماء العربية بالبناء على التوهم، فهو أنهم يسوقون كلمة "التوهم" مقصودا بها التمثل، ولذلك يستخدمون مرادفات ونظائر تحل محلها، ومنها التشبيه والمشاكلة والمشابهة و"إلحاق هذا بذاك " ولكن المعنى واحد فيها وهو الغرض والاعتبار والتقدير والحسبان والاحتساب.

أما الجواب عن السؤال الثالث- وهو نسبة التعبير بالتوهم إلى النحاة في القديم والحديث- فهو أن مقولة (البناء على التوهم) إنما هي من المصطلح النحوي المبكر: فقد روى سيبويه عن الخليل في تعليل قولهم (مصائب): "توهموا أن مصيبة: فعيلة". ووردت كلمة (التوهم) في سبعة مواضع من كتاب سيبويه، وكذلك استخدام الجوهري والفارسي وابن سيده هذا المصطلح.

وأما الجواب عن السؤال الرابع- وهو منزلة المبنى على التوهم من قواعد العربية- فإن الأنواع التي عددها الباحث ليس في نوع منها ما يساير القواعد المطردة للعربية. وعلة القول بالبناء على التوهم هي أنها خرجت عن أقيسة العربية. وكلها تندرج تحت الوصف بالقلة أو الندرة أو الشذوذ.

وقد انتقد الباحث الأستاذ الأثري في قوله: إن قدامى اللغويين رعوا حرمة الزائد، وقرروا الاشتقاق منه، وأقروا ذلك قانونا من قوانين العربية. ورد عليه بأن قاعدة العربية في الاشتقاق تقتضي بأن يجرد الكلم من حروفه الزائدة، ولكن أهل العربية في عصرنا لمسوا الحاجة إلى الإبقاء على الحروف الزائدة في بعض المشتقات، وهو ما لاحظه علماء اللغة المعاصرون وفي مقدمتهم الأستاذ المغربي. كما انتقده في مواطن عدة من بحثه، وردت الآراء فيها مبنية على غير أساس من الدراسة.

ودافع الباحث عن موقف مجمع اللغة العربية، حين رأي أن توهم الأصالة لم يبلغ درجة القاعدة العامة، ومع ذلك أجازه في المستحدث من التعبير الشائع، على حين ذهب الأستاذ الأثري إلى القول بأن أمثلة التوهم تجري على قانون من قوانين العربية يجهله المتأخرون من النحاة واللغويين، وردّ عليه بأن هذه النماذج أمثلة قليلة شاذة تخرج عن القاعدة العامة، ولذلك كان المجمع حذرا في جعلها قاعدة، وفي نفس الوقت سمح بقبول ما يكون على غرارها مما تدعو إليه الحاجة. ولو وازنا بين الآراء المختلفة حول البحث للاحظنا ما يأتي:

١. القول بالتوهم قديم لاحظه العلماء المتقدمون ومنهم سيبويه والفراء والمازني[١]، كما لاحظه المتأخرون. والأمثلة التي أوردها صاحب البحث- في معظمها- كان التوهم سببا في عدم خضوعها للقاعدة الأصلية. وقد لوحظ ميل الناس الآن إلى استعمال الأمثلة المبدوءة بالميم منها مثل: (مطوح المدين في دفع الدين- مروح على موقد- مسطر اللوحة- مسمر النجار الخشب ثم معجنه- مهمز الفرس)[٢].

---

[١] المدارس النحوية: د. شوقي ضيف: ص١١٩، نقلا عن معاني القرآن للفراء:ج١: ص٣٧٣، والمنصف للمازني: ج١: ص٣٠٧.

[٢] أضاف هذه الأمثلة د. إبراهيم أنيس: البحوث والمحاضرات- الدورة ٣١- مجمع اللغة العربية: ص١٩٦، ١٩٧ ولكن المثال (معجن) ذكره العقاد على هامش محاضر الجلسات: الدورة١٨- ص ٤٠٥، ومجلة مجمع القاهرة: ج ٩:ص٦١، والمثال (مسمر) من أمثلة المغربي: مجلة مجمع اللغة العربية: ج ٧: ص ٣٦٧.

ومن أمثلة التوهم أيضا قول القدماء: مهراق ومهراقة، فهو من باب توهم أصالة الهاء، وكذلك الفعل (تقى) وقد جاء على وزن (قضى يقضي)، فقيل: تَقَى يتقي، ومنه الأمر (تق)، وهذا الفعل حصل من توهم أصالة التاء في (اتقى) المزيد على بناء (افتعل)[1].

وفي الأمثلة التي أوردها ما لا يمكن تفسيره إلا بالتوهم- كما ذهب القدماء- مثل: (مصير، أمصرة، مصران، مصارين- ومسيل، مسل، مسلان، أمسلة- ومكان، أمكنة، أمكن، أماكن)[2]- ومسر في اسم المفعول من سُرَّ، في: " كل مجر في الخلاء مسر"[3]. فالقول ببناء بعض كلمات اللغة العربية على التوهم ثابت، وليس فيه ما يعيب اللغة أو أصحابها.

٢. وفي الجانب الخاص بتوهم أصالة الحرف المتحول، وهو الصيغ الواوية واليائية نميل إلى رأي الباحثين الذين قالوا إن هذا التوهم مردّه- في بعض الأحيان- إلى اختلاف اللهجات، وفي أحيان أخرى إلى مجيء الصيغة على وزن اسم المفعول الذي يشتق من الفعل المبني للمجهول كما في:مريح ومشيب. وفي أحيان ثالثة يكون ورود كلمة مثل أعياد باليـاء- لا على التوهم- ولكن منعا للّبس بينها وبين كلمة أعواد؛ حتى تنفرد كل منهما بمعنى خاص بها. ومثل هذا يمكن أن يقال في صيغة أحْيَل (أفعل التفضيل، بمعنى: أكثر حيلة)، ففعلها واوي، ولكن لو لم ترد هذه الصيغة باليـاء لالتبست بالوصف (أحول)، فخصصت كل من الكلمتين بمعنى وكذلك يمكن القول في

---

[1] نظام الفعلية في العربية: د. إبراهيم السامرائي- مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد١٧: ص٥٩، ٦٠ وقد جاء الفعل الأخير في شواهد المغربي: مجلة مجمع دمشق- المجلد١٠: ج ٣: ص١٣٧.

[2] مجلة مجمع القاهرة: ج ٧:ص٣٦٤، ٣٦٥، مجلة مجمع دمشق- المجلد الخامس: ج ٥: ص٢٠٥.

[3] مجلة مجمع القاهرة: ج٧: ص٣٧٤، ص٣٧٥.

الكلمة (مياسم) جمعا لميسم، بمعنى آلة الوسم، فقياسها: (مواسم)،ولكنها يمكن أن تلتبس- إذا جمعت على القياس- بكلمة مواسم بمعنى أعياد. ومن الكلمات الحديثة التي ينطبق عليها هذا القول كلمة (تقييم) بمعنى: تقدير القيمة، وأصلها: (تقويم)، ولكن اللغويين المحدثين آثروا تخصيص الكلمة الأولى بهذا المعنى، حتى لا تلتبس مع (التقويم) بمعنى:الإصلاح[1].

٣. و في بحث توهم الحرف الأصلي زائدا، وهو ما استشهد عليه المغربي بشواهده السبعة، يمكن رد الكلمات التي جمعت بالهمزة، مثل منائر، إلى اختلاف اللهجات، والاستشهاد على ذلك بقول المازني: " فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة "معائش " بالهمز فهي خطأ، فلا يلتفت إليها... وقد قالت العرب: مصائب، فهمزوا وهو غلط... وكأنهم توهموا أن مصيبة: فعيلة، فهمزوها حين جمعوها كما همزوا جمع سفينة: سفائن وإنما مصيبة: مفعلة"[2] ففي هذا النص نلحظ أنه ذكر أن بعض أهل المدينة يقرأون معائش بالهمزة، ثم يذكر أن العرب جمعت (مصيبة) بالهمزة في مصائب. ومن التعبيرين: (من أهل المدينة) و(قالت العرب) يفهم أن مثل هذه الكلمة كان لها حظ من الشيوع، مما يؤيد القول بأنها لهجة من اللهجات كما نلحظ أيضا أنه نسب إليهم (الغلط) و(التوهم)، وهذا يؤيد ما لاحظناه تحت رقم(١) عند الموازنة بين الآراء.

---

[1] وافق مؤتمر مجمع اللغة العربية في الدورة٣٤ على استعمال كلمة "التقييم" بمعنى "التقويم" أي بيان القيمة: البحوث والمحاضرات الدورة٣٤- مجمع اللغة العربية: ص٣٢٩، ص٣٧٣.

[2] المنصف لابن جنى في شرح التصريف للمازنى:ج١:ص٣٠٧.

كما يمكن رد الشاهد: أملاك في جمع ملك، بالاعتراض الذي ورد من قبل، وهو أن كلمتي: أملاك وملوك جاءتا جمعا لملِك بكسر اللام، وأما ملَك بفتحها فلم يرد في جمعها سوى ملائك وملائكة[1].

٤. أما القول بأن الاشتقاق من الزوائد كان من قوانين العربية منذ القدم، واستخدم- عن قصد- إلى جانب الاشتقاق من الحروف الأصلية للتفريق بين الدلالات المختلفة، فيرد عليه بأنه لو كان مقصودا لذاته، ومعدودا من قواعد العربية، لما وصفت أمثلته- عند القدماء- بالتوهم والشذوذ والغلط.

ولكن في العصر الحديث ضاقت العربية عن التعبير عن كثير من المعاني المستحدثة، فلجأت إلى إنماء ثروتها اللغوية؛ لكي تعبر عن حاجات العصر، ومن وسائل هذه الزيادة الاشتقاق. ولما كان الاشتقاق من الحروف الأصلية مستخدما في اللغة للتعبير عن معان بعينها في مثل:عجن وروّح وكحّل وركّز وسمّر، فقد لجأت اللغة الحديثة إلى الاشتقاق من الحروف الزائدة ؛ لكي تعبر عن المعاني المستحدثة، فاشتقت من المعجون الفعل: معجن، وكذلك اشتقت الفعل: مروح من المروحة وتمكحل من المكحلة، وتمركز من المركز، كما اشتقت من المسمار الفعل مسمر. وهكذا نجد أن اللغة طوعت نفسها من ناحية الاشتقاق؛ لكي تفي بحاجات العصر اللغوية، وخصصت المعاني الحديثة بالمشتقات ذات الزيادة، التي لم تكن شائعة في اللغة من قبل. وهذا يمكن أن يقال في أكثر الميميات المستحدثة.

---

[1] المعجم الوسيط- مادة (ألك).

٦- من الأساليب التعبيرية

كتب الدكتور **حسن عون** بحثا عن الأساليب التعبيرية[١]، صدّره بمقدمة تتناول ميادين الدرس اللغوي، موضحا أنها ثلاثة:

أولها: درس الأساليب التعبيرية، أى الطرق المألوفة فى الأداء اللغوي. فلكل أسلوب طرقه ومقاييسه التي تعبر عن فكرته بدقة.

وثانيها: درس نظم هذه الأساليب والطرق، بكل مكوناتها: كأدوات الربط بين أجزاء الجملة، والصلات الشكلية والمعنوية بينها.

وثالثها: درس الأساليب البيانية ؛ فدور الكلمة أوالتركيب اللغوي لا ينبغي أن يقتصر على مهمة شرح الفكرة وإيصالها إلى السامع، وإنما ينبغي أن يتناول أيضا تأثير الكلمة أو التركيب على نفس السامع وحسه وعقله.

ووضح كيف أن اللغويين القدماء ساروا على هذا النهج وبهذا الترتيب، مطبقا ذلك على منهج سيبويه فى (الكتاب).

ثم ذهب إلى أن الدراسة اللغوية أهملت العناية بالأساليب التعبيرية أوالقوالب اللغوية بحيث أصبحنا لا نستطيع التمييز بين الصحيح وغيره، أو بين ما ورد عن العرب ومالم يرد عنهم. ومثّل لذلك بالأسلوب التالي :

كان+ الفعل الماضي، ألا بد من (قد) قبل الفعل الماضي أم يسوغ التعبير بدون (قد) ؟

ووضح أن رأى عدد غير قليل من اللغويين استقر على أن التركيب (كان قد فعل) هوالصحيح، وأن (كان فعل) لم يرد عن العرب. وقد عرض لنا طائفة من النصوص تثبت أن (كان فعل) هوالذي ورد عن العرب: ففى القرآن الكريم ورد هذا التركيب بصور مختلفة، فمرة يجيء الفعل- كان- مثلوا بالماضي دون أن يكون بينهما فاصل، ومرة أخرى يأتي التركيب نفسه مع وجود فاصل بين الفعلين بالضمير أو بغيره، وكذلك أورد نصوصا نثرية وشعرية تثبت ذلك، واستنتج من النصوص كلها:

---

[١] مجلة مجمع اللغة العربية : ج٢٨ : ص١١٥ -١٢٤.

١. أن التركيب- كان فعل- سائغ فى اللغة، وموجود بكثرة فى نصوصها على ألسنة أئمة بارزين فى الميدان اللغوي، ومتقدمين فى العصور التاريخية.
٢. أن التركيب- (كان قد فعل)- لم يره الباحث مرة واحدة بأية صورة من الصور المختلفة.

وأكد أن القرآن الكريم لم يستعمل هذا التركيب أبدا، والصورة الوحيدة التي شابهت هذا التركيب فيه هى أن الماضي ورد مقرونا بقد مرة واحدة فى القرآن الكريم بعد فعل الكينونة، ولكن فعل الكينونة- فى هذه المرة- جاء بصيغة المضارع لا بصيغة الماضي، وذلك فى الآية الكريمة: "وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم".

وبرر موقف الذين يزعمون بعدم صحة، أو استحالة، أن يرد الماضي بدون (قد) بعد الفعل (كان) بأنهم متأثرون بصيغة أوبتركيب لغوي شاع بيننا، وهومنقول إلينا من النصوص الأجنبية المترجمة إلى العربية، ولشيوعه وكثرة دورانه ظنوا أنه هو الاستعمال الصحيح المستساغ، وأن غيره محكوم عليه بالفساد. ووافقهم على أنه استعمال صحيح؛ لأن اللغة تلجأ إلى تبني صيغ جديدة لتضمن حيويتها وتطورها واستمرارها، ولكن ليس معنى ذلك أن ما عدا هذه الصيغ خطأ؛ فالحكم بالمنع أوعدم الصحة يحتاج إلى درس عميق وتحليل دقيق.

وهذا البحث عملي ومهم: فقد عالج أسلوبا من الأساليب التعبيرية فى اللغة العربية، وقليلا ما تدرس هذه الأساليب؛ كما أنه اعتمد على البحث، ولم يصدر حكمه إلا بعد دراسة وتقص دقيق لأسلوب القرآن الكريم، وبحث علمي شامل فى الأساليب الأدبية الأخرى؛ مما يقطع الطريق على الاحتمالات المختلفة حول بحثه. وقد كان منصفا حين رد الاعتبار للتركيب (كان فعل) الذي اختلف حول صحته، ولكن هذا لم يجرّه إلى الادعاء بأن الأسلوب (كان قد فعل) خطأ، بل اعترف بدخوله لغتنا فى مرحلة تاريخية تالية، ووافق على صحة استعماله بنظرة اللغوي الحديث الذي يعترف بالتطور اللغوي، وبالاقتراض بين اللغات سواء فى الكلمات أوالأساليب.

٧- الدراسة العلمية للغة

كتب الدكتور **إبراهيم أنيس** عدة أبحاث حول هذا الموضوع، **داعيا إلى البحث الإحصائي الدقيق للغة العربية**، وما يتبعه ويقوم على أساسه من استنباط آراء جادة أصيلة فى بحوثها.

فقد عرّف فى مقالته الأولى[١] بما يمكن أن نستفيده- بعد استخدامنا للحاسب الالكتروني- فى دراسة اللغة، وبما نستطيع أن نقف عليه من ملامح جديدة فى نسيج الكلمة العربية. كما عرّف بالعمل الإحصائي اللغوي الذي تم فى جامعة الكويت على يد عالم مصرى[٢].

وفى البحث الثاني[٣] حاول **تفسير ظاهرة القلب المكاني** على ضوء الجداول الإحصائية التي بنيت على معجم الصحاح للجوهري. وعقد مقارنة بين موقف اللغويين القدماء من هذه الظاهرة، وبين موقف اللغوي الحديث منها، بعد أن استخدم تلك الاحصائيات. فقد قسم ابن جنى أمثلة ظاهرة القلب المكاني إلى قسمين :

أولهما : تكون فيه كل من الصورتين أصلا، ومقياس ذلك كثرة تصرف الصورتين.

والثاني : تكون فيه إحدى الصورتين أصلا، وهى الصورة التي تأتي منها كل تصريفات الفعل، أما الصورة الأخرى، وهى التي تقتصر على بعض التصريفات، فتكون فرعا لها.

---

[١] مجلة مجمع اللغة العربية :ج٢٨ :ص ٧-١٠.

[٢] هو الدكتور على حلمي موسى أستاذ الفيزياء بكلية العلوم- جامعة عين شمس.

[٣] مجلة مجمع اللغة العربية – القاهرة – ج ٢٩ : ص٧- ١٢.

ويرى اللغوي الحديث أن جميع أمثلة ظاهرة القلب المكاني تكون فيها إحدى الصورتين أصلا، والأخرى فرعا لها، ولكن يحدث- فى بعض الأحيان- أن تشيع الصورة الفرعية، فتتصرف أيضا كالأصل، وتأتي منها مشتقاتها.

والسر فى معظم أمثلة القلب المكاني يرجع إلى اختلاف نسبة شيوع السلاسل الصوتية فى كلمات اللغة. فكل منا يكتسب خلال سني حياته ثروة لغوية يختزنها فى ذاكرته مرتبة ترتيبا خاصاً، يعين على تذكرها واسترجاعها وتداعي بعضها مع بعض. وتتكون تلك الثروة من سلاسل صوتية- معظمها ثلاثي الجذور- تختلف من حيث نسبة شيوعها فى الكلام العربي. وأكثر السلاسل الصوتية شيوعا فى كلمات اللغة- من الناحية الإحصائية- هى أكثرها ورودا على الأذهان. فإذا سمع فرد أو نطق بسلسلة صوتية قليلة الشيوع، أسعفته ذاكرته بسلسلة أخرى أشبه بها أو أقرب إليها، ولكنها أكثر منها شيوعا.

فالقلب المكاني سببه الحقيقى حلول سلسلة صوتية جديدة طارئة- محل أخرى- أكثر شيوعا ودورانا فى الكلام من السلسلة المتروكة.

ولو استخدمنا الإحصاءات المطبوعة المذكورة لدراسة أمثلة ظاهرة القلب المكاني المعروفة، على أساس نسبة شيوع السلاسل الصوتية الخاصة بجذور تلك الأمثلة لتأكد لنا ذلك[1].

وفى محاولة لتأكيد **أهمية الجانب الإحصائي الآلي فى اللغة**، صحبنا- مع بحثه الثالث[2]- إلى جولة مع علماء اللغة القدماء؛ ليبرز لنا المجهود الشاق الذي عانوه أثناء بحوثهم الإحصائية، وبيّن أنهم كانوا يوفقون حينا، وبجانبهم التوفيق حينا آخر، على الرغم من ضخامة جهودهم. ووضح لنا أنه أصبح بإمكاننا الحكم على ملاحظاتهم اللغوية حول اجتماع الحروف أوتنافرها، أوامتناع تجاور

---

(1) مجلة مجمع اللغة العربية – القاهرة – ج ٢٩ : ص ٧ – ١٢.

(2) " " " " " " – ج ٣٠ : ص ٧ – ١٣.

بعض الحروف فى الكلمات العربية، بالرجوع إلى جداولنا الإحصائية الحديثة – التي تعطينا نتائج دقيقة– فى فترة وجيزة. ثم دعا الدارسين إلى إعادة الإحصاء والاستقراء لنصوص لغتنا العربية، مستخدمين فى ذلك الأجهزة الحديثة التي تتيح لنا نتائج أشمل وأدق[١].

وفى بحث رابع له بعنوان " **ما هوالسر فى هذه الجموع ؟**"[٢] حاول تطبيق فكرة نسبة شيوع السلاسل الصوتية على أسماء لحقتها ظاهرة القلب المكاني عند جمعها على صيغة أفعال، وهى: رأس، رئم، بئر، رأى، مؤق، سؤر، فجمعها على الترتيب: آراس، آرام، آبار، آراء، آماق، آسار.

وحاول أن يفسر لماذا وقع القلب فى هذه الأمثلة دون غيرها مثل: ظئر، دأث، لئم، رأد[٣]، التي لم يرد فى جمعها سوى: أظآر، أدآث، ألآم، أرآد، ولم يلحقها القلب المكاني.

وقد فسر سر وقوع ظاهرة القلب المكاني فى المجموعة الأولى من الأمثلة باختلاف نسبة شيوع السلاسل الصوتية التي تتألف منها تلك الجموع، فحين تكون نسبة شيوع الحرفين المتواليين فى الصورة الأصلية قليلة، ولكنها فى الصورة الفرعية كثيرة[٤]، يحدث القلب المكاني.

وطبّق إحصاءات الجذور الثنائية على الثنائي الأول من الكلمات المفردة الأولى، فوجد أن نسبة شيوع الجذر المكون من الحرفين الأولين فى الصورة الأصلية أقل من نسبة شيوع الجذر المكون من مقلوب هذين الحرفين، أى أنه فى كلمة: (رأس) كانت نسبة شيوع الثنائي المكون من (الراء وبعدها الهمزة) تساوى سبع

---

[١] مجلة مجمع اللغة العربية – القاهرة– ج ٣٠ : ص ٧ – ١٣.

[٢] مجلة مجمع اللغة العربية – القاهرة : ج ٣٤ : ص٧ – ١٤.

[٣] ظئر: مرضع، دأث :دنس، لئم :ند أونظير، الرئد: الترب المماثل فى السن،(رأد رؤد): أصل الأضراس فى اللحى.

[٤] دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح : د.على حلمى موسى.

مرات فقط، في حين كانت نسبة شيوع الثنائي المكون من (الهمزة وبعدها الراء) ست عشرة مرة، ولهذا كان الثنائى (أر) أكثر حضورا فى الذاكرة من الجذر الآخر. فعند نطق صيغته أفعال منها حل هذا الثنائي بسرعة محل الفاء والعين فنطقت الصيغة: أ (أر) اس= آراس.

ثم استعرض جميع الأمثلة التي عثر عليها فى المعاجم القديمة ليتبين منها السر فى خضوع بعضها لظاهرة القلب المكاني، وعدم وقوع هذه الظاهرة فى البعض الآخر، وخلص إلى أن الأمثلة التي لم يُرْوَ القلب المكاني فى جمعها على وزن أفعال كان السبب فى ذلك أحد أمرين :

إما لأن النسبة الإحصائية المؤهلة للقلب غير محققة، أو لأن خوف اللبس مع كلمة أخرى يمنع من وقوع القلب. ولم يشذ عن هذه القاعدة سوى جذر ثلاثي واحد يتمثل فى الكلمات: رئد، رأد، رؤد: فقد روي جمعه على صورة واحدة هى: أرآد فقط، رغم أن الشرطين المطلوبين لحدوث القلب متوافران فيه. وذهب الباحث إلى أن الشذوذ يؤكد القاعدة.

والدعوة التي قادها د. إبراهيم أنيس إلى **استخدام الحاسب الالكتروني فى الدراسات اللغوية** على جانب كبير من الأهمية؛ فهى تهدف إلى الدراسة العلمية الجادة للغة، ومقارنة النتائج الدقيقة التي نحصل عليها- من خلال هذه الدراسة – بالنتائج التي وصلت إلينا بدونها. ومحاولة تأسيس دراساتنا اللغوية الحديثة على دعائم علمية دقيقة؛ كي ترتكز نتائجنا وأحكامنا على أسس من الدقة والإحكام.

ولم يكتف الباحث بنشر هذه الدعوة على صفحات مجلة مجمع اللغة العربية المصري، بل كان على رأس القائمين بتنظيم دورة[1] لتدريب الباحثين فى ميدان اللغة العربية على استخدام (الكمبيوتر) فى بحوثها؛ حتى يستوعبوا تلك الفكرة،

---

[1] عقدت فى أوائل عام ١٩٧٤ م.

ويعرفوا أسس تطبيقها ليستخدموها عند الحاجة[1]. كما وضح أهداف هذه الدراسة فى محاضرة عامة[2]، ووجه فى أثنائها بمعارضة قوية من بعض غلاة المحافظين فى اللغة.

ثانياً: القرارت الخاصة بالبنية اللغوية:

رأى مجمع اللغة العربية بالقاهرة- منذ دور انعقاده الأول- أن من واجبه الإسهام فى إنماء الثروة اللغوية، وذلك كي تتسع اللغة للوفاء بمطالب الحياة العربية المتجددة فى العلوم والفنون والصناعات وشئون الحياة اليومية والحضارة الحديثة، فتغنى بذلك عن الاستعانة بالدخيل بقدر الامكان، وتتجدد حيويتها وشبابها.

وقد ساعد مجمع اللغة العربية المصري على ازدياد ثروة اللغة العربية بإقرار صيغ جديدة، والموافقة على توسيع قواعد الاشتقاق والقياس والتضمين، وإرساء مبدأ تكملة المواد اللغوية التي وردت غير مكتملة فى المعاجم، والاستشهاد بالحديث النبوي فى اللغة؛ مما كان له أكبر الأثر فى اتساع حدود اللغة وشمولها ومرونتها، وطواعيتها للتعبيرعما يحتاج إليه العرب فى حياتهم الحديثة.

وقد تناول البحث القرارات التي أصدرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة حتى نهاية الدورة الحادية والأربعين له.

ولم تعثر الباحثة على قرارات علمية، خاصة بالبنية اللغوية، انفرد بإصدارها مجمعا اللغة العربية بدمشق أوالعراق، أومكتب تنسيق التعريب بالرباط. وتظن أن هذا يرجع إلى اكتفاء المجامع والمؤسسات اللغوية العربية بالاشتراك الفعلي

---

[1] كان من نتائج تلك الدورة أن استخدمت الباحثة الحاسب الالكتروني فى دراسة إحصائية للجانب الصرفي من رسالة الماجستيرالتي ناقشتها عام ١٩٧٤، وعنوانها: (كعب بن زهير: دراسة لغوية).

[2] عقدت فى أوائل عام ١٩٧٤، بمركز الدراسات والبحوث الاحصائية التابع لجامعة القاهرة

لأبرز أعضائها فى مجمع القاهرة – بوصفهم أعضاء عاملين به– فهم يشتركون فى مناقشة القرارات وإصدارها، فى مؤتمر المجمع السنوي. وهذه القرارات، التي اشترك العلماء العرب البارزون– من الأقطار العربية كلها– فى إصدارها من مجمع القاهرة، تنشر فى مطبوعات المجامع بعد إقرارها، وذلك فى الدول العربية التي توجد بها مجامع لغوية.

وفي اشتراك علماء اللغة العربية – فى صنع القرارات العلمية– حرص على الوصول إلى نتائج أدق، وتوحيد للقرارات اللغوية العربية، فضلا عن تركيز جهود العلماء العرب عند بحث كل قرار.

وقد رتبت القرارات حسب موضوعاتها، فكتبت وفقا للترتيب الآتى:

١. أحكام عامة حول اللغة.
٢. قرارات خاصة بالمشتقات.
٣. قرارات خاصة بالجموع.
٤. قرارات خاصة بالنسب.
٥. قرارات خاصة بالتصغير.
٦. قرارات خاصة بالتفضيل.
٧. قرارات خاصة ببعض الأحكام النحوية والصرفية المتفرقة.
٨. قرارات عامة.

وقد كتبت القرارات بنصوصها، دون اختصار لها، إلا فيما ندر. أما الاضافات التي رأت الباحثة إضافتها توضيحا للقرارات، فقد وضعت بين قوسين، أو أشير إليها فى الحاشية، تمييزا لها عن نصوص القرارات.

ولم تذكر الباحثة فى الحاشية (مجمع اللغة العربية بالقاهرة) عند ذكر مطبوعاته؛ نظرا لأن جميع قرارات البنية قد صدرت عنه، فوجدت أنه لا داعي لذكره، أما إذا ذكر القرار فى مطبوعات مجمع آخر فيكتب اسم المجمع فى هذه الحالة.

١- أحكام عامة حول اللغة

التضمين[١]:

التضمين أن يؤدي فعل- أوما فى معناه- فى التعبير مؤدى فعل آخر أوما في معناه[*]، فيعطى حكمه فى التعدية واللزوم. و"مجمع اللغة العربية الملكي" يرى أنه قياسي لا سماعي، بشروط ثلاثة:

الأول: تحقق المناسبة بين الفعلين.

الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس.

الثالث: ملاءمة التضمين للذوق العربي.

ويوصي المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي.

الاحتجاج بلفظ الحديث :[٢]

اختلف علماء العربية فى الاحتجاج بالأحاديث النبوية[٣]؛ لجواز روايتها بالمعنى، ولكثرة الأعاجم فى رواتها. وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها فى أحوال خاصة مبينة فيما يأتى :

١. لا يحتج فى العربية بحديث لا يوجد فى الكتب المدونة فى الصدر الأول، كالكتب الصحاح الست فما قبلها.

---

[١] صدر فى الجلسة ١٧ من دور الانعقاد الأول: محاضر الجلسات: ص٢٣٦، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما- مجموعة القرارات العلمية : ص٥.

[*] من أمثلة التضمين قوله تعالى: "ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم" فقد فسروا الفعل (تأكلوا) بمعنى تضموا، مع إفادته معنى الأكل أيضا، أى ولا تضموها إليها آكلين. وكذلك قول الفرزدق: " قد قتل الله زيادا عنى " فقد ضمن الفعل (قتل) معنى: صرفه، فعدّاه بعن.

[٢] صدر فى الجلسة ٣٥ من دور الانعقاد الرابع- محاضر الجلسات: ص٤٣٣، ص٤٣٤، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما- مجموعة القرارات العلمية: ص٣، ٤، مجلة مجمع فؤاد الأول : ج ٤ : ص٧.

[٣] انظر: الاستشهاد بالحديث فى اللغة- لمحمد الخضر حسين مجلة مجمع اللغة العربية الملكي :ج٣ : ص ١٩٩.

٢. يحتج بالحديث فى هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتى :-

أ. الأحاديث المتواترة والمشهورة.

ب. الأحاديث التي تستعمل ألفاظها فى العبادات.

ج. الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.

د. كتب النبى (صلعم).

هـ. الأحاديث المروية لبيان أنه كان (ص) يخاطب كل قوم بلغتهم.

و. الأحاديث التي دوّنها من نشأ بين العرب الفصحاء.

ز. الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

ح. الأحاديث المروية من طرق متعددة، وألفاظها واحدة.

قبول السماع من المحدثين[١]:

ترى اللجنة قبول السماع من المحدثين، بشرط أن تدرس كل كلمة على حدتها قبل إقرارها.

الأخذ بالقياس فى اللغة[٢]:

يؤخذ بمبدأ القياس فى اللغة، على نحوما أقره المجمع سلفا من قواعد، ويجوز الاجتهاد فيها متى توافرت شروطه، كما أشار إلى ذلك الدكتور أحمد أمين فى محاضراته:(مدرسة القياس فى اللغة).

---

[١] صدر فى الجلسة٢٧ من الدورة ١٦- محاضر الجلسات: ص٣١٧، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما- جموعة القرارات العلمية: ص١٤، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٨ : ص ٥٦.

[٢] صدر فى الجلسة ١٤ من الدورة ١٥: محاضر الجلسات: ص٤٩٨، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما – مجموعة القرارات العلمية: ص١١ – مجلة مجمع اللغة العربية: ج٧: ص ٣٠٢.

الألفاظ الدالة على الاطراد[1]:

يرى المجمع أن الكلمات التي يستعملها قدامى النحويين والصرفيين، وهى : القياس، الأصل، والمطرد، والغالب، والأكثر، والكثير، والباب، والقاعدة، ألفاظ متساوية فى الدلالة على ما ينقاس، وأن استعمال كلمة منها فى كتبهم يسوغ للمجدثين من المؤلفين وغيرهم قياس مالم يسمع على ما سمع، وأن المقيس على كلام العرب هومن كلام العرب.

فى الاشتقاق والقياس[2]:

ليس من الخير الموافقة جملة على قياسية الصيغ، والمجمع يقر منها ما تقتضيه الحاجة للتوسع وتيسير الاشتقاق.

الاشتقاق من أسماء الأعيان[3]:

اشتق العرب كثيرا من أسماء الأعيان. والمجمع يجيز هذا الاشتقاق- للضرورة- فى لغة العلوم. (يجوز لنا أن نقول: منّحس من النحاس، ومزرنخ من الزرنيخ، وكذلك مبلّر، ومكهرب، وممغنط، كما قال العرب مذّهب من الذهب، ومفضّض من الفضة، ومكبرت من الكبريت). ويراعى عند الاشتقاق من أسماء الأعيان القواعد التي سار عليها العرب:[4]

---

(1) صدر فى الجلسة ٤- دور الانعقاد الرابع- محاضر الجلسات :ص٥٥، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما- مجموعة القرارات العلمية :ص٤٤.

(2) البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٣٠: ص٣١٨، مجلة مجمع اللغة العربية: ج١٨: ص ٩٠.

(3) صدر فى الجلسة ٢٤- دور الانعقاد الأول: محاضر الجلسات ص٣٥٦، محاضر الجلسات- دور الانعقاد الثاني: ص١٠، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما- مجموعة القرارات العلمية : ص٧.

(4) صدر فى الجلسة الثانية- مؤتمر الدورة ٢١- محاضر الجلسات: ص٣٠٥، فى صورة رجاء من الرئيس النائب إلى الأعضاء، وقد ووفق عليه: مجمع اللغة العربية- القرارات العلمية: ص٨.

إطلاق جواز الاشتقاق من أسماء الاعيان دون قيد الضرورة[1]:

قرر المجمع من قبل إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان؛ للضرورة، في لغة العلوم. كما أقر قواعد للاشتقاق من الجامد.

واللجنة- تأسيسا على أن ما اشتقته العرب من أسماء الأعيان كثير كثرة ظاهرة، وأن ما ورد من أمثلته، في البحث الذي احتج به المجمع لإجازة الاشتقاق، يربي على المائتين- ترى التوسع في هذه الإجازة، بجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزا، من غير تقييد بالضرورة.

قواعد للاشتقاق من الجامد[2]:

أقر المؤتمر جواز الاشتقاق من الاسم الجامد العربي، والاسم الجامد المعرّب، بحسب القواعد التي وضعتها اللجنة[3] وهي كما يلي:

"أولا : في الاسم الجامد العربي :

١. إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثي لازم من الاسم العربي الجامد الثلاثي مجرده ومزيده، فالباب فيه "نصر" ويعدّى إذا أريدت تعديته بإحدى وسائل التعدية كالهمزة والتضعيف.

٢. أما إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثي متعد فالباب فيه "ضرب ".

٣. وفي كلتا الحالتين يستأنس بما ورد في المعجمات من مشتقات للأسماء العربية الجامدة لتحديد صيغة الفعل، تبعا لما ورد من هذه المشتقات.

٤. ويشتق الفعل من الاسم العربي الجامد غير الثلاثي على وزن فعلل متعديا، وعلى وزن تفعلل لازما.

٥. وتؤخذ المشتقات الأخرى من هذه الأفعال على حسب القياس الصرفي.

---

(١) البحوث والمحاضرات – مؤتمر الدورة ٣٤ :ص٣٣٠، ص٣٧٣.

(٢) " " " " ٢٩ : ص ٢٥٥.

(٣) " " " " ٢٩ : ص ٢٤٣.

ثانيا : فى الاسم الجامد المعرّب :

٦. يشتق الفعل من الاسم الجامد المعرّب الثلاثي على وزن" فعّل "بالتشديد متعديا، ولازمه "تفعل".

٧. ويشتق الفعل من الاسم الجامد المعرّب غير الثلاثي على وزن "فعلل " ولازمه "تفعلل ".

٨. وفى جميع هذه المشتقات يقتصر على الحاجة العلمية، ويعرض ما يوضع منه على المجمع للنظر فيه."

تكملة فروع مادة لغوية ورد بعضها فى المعجمات ولم تذكر بقيتها [١] :

إذا لم تذكر من مادة لغوية فى المعجمات ونحوها إلا بعض ألفاظها كالمصدر أو الفعل أو أحد المشتقات الأخرى فلذلك حالان :

الأولى : أن تكون المادة غير ثلاثية الحروف، وحينئذ يجوز لنا أن نصوغ منها مالم يُذكر على حسب قياس كل باب من أبواب مزيد الثلاثي وباب الرباعى وملحقه ومزيده.

الثانية : أن تكون المادة ثلاثية، والمذكور حينئذ: إما فعل وإما مصدر، وإما مشتق غير الفعل:

١- فإن كان المذكور فعلا فهو إما متعد، وإما لازم: فالمتعدى نصوغ له مصدرا على وزن (فَعْل) بفتح فسكون (مثل ضَرَب ومصدره "ضَرْب"، وكذلك "النصر" والأخذ والفتح)، ما لم يدل على حرفة.

واللازم له أربع حالات :

أ. إما أن يكون على وزن (فَعِل) مكسور العين، فنصوغ له مصدرا على

---

[١] مجلة مجمع اللغة العربية :ج٣ :ص٢١١ وما بعدها، محاضر الجلسات :الجلسة ٢٩ من دور الانعقاد الثاني:ص٨٩، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما- مجموعة القرارات العلمية: ص١٨- ٢٠، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي:ج ٢ :ص٣٣.

(فَعَل) مفتوح العين (مثل للفعل:مَرِض فمصدره "المَرَض"، وكذلك "الفرح" و"الصدأ") مالم يدل على لون فيصاغ مصدره حينئذ على وزن (فُعْلة) بضم فسكون (مثل الفعل "سَمِر" ومصدره: "السمرة" وكذلك "الشهبة"، و"الزرقة"، و"الأدمة").

ب. وإما أن يكون على وزن (فَعُل) مضموم العين، فنصوغ له مصدرا على وزن (فَعَالة) أو (فُعُولة) بالضم (مثل الفعل "كَرُمَ" ومصدره "الكرامة"، و"وَسُم" ومصدره "الوسامة"، والفعل "رَحُب" ومصدره"الرحابة"، والفعل "سَهُل" ومصدره"السُّهُولة").

ج. وإما أن يكون على وزن (فَعَل) بفتح العين، فنصوغ له مصدرا على (فُعُول) بالضم (مثل الفعل "وَقَف" ومصدره "الوقوف" و"قعد" ومصدره "القعود"، و"جلس" ومصدره "الجلوس"، و"ركَن" ومصدره "الركون")، مالم يدل على حرفة أواضطراب أوصوت أومرض، فنصوغ مصدر كل منها على الوزن الذي قرر المجمع قياسيته فى دورته الأولى[1] - ومالم يدل أيضا على سير أو امتناع، فإننا نصوغ للأول مصدرا على (فَعِيل) مثل (الفعل "نَمَل" ومصدره "نَمِيل") وللثانى مصدرا على (فِعَال) بالكسر (مثل "الجِمَاح" و"الإبَاء") ومالم يكن معتل العين فيكون قياسه (الفَعْل) بفتح فسكون (مثل الفعل "باع" ومصدره "البيع"، والفعل "قال" ومصدره "القول").

د. وإما أن يكون مجهول الباب فنرجعه بحسب ما يدل عليه من المعنى، أوالتعدية أواللزوم إلى باب من الأبواب المتقدمة، ونصوغ له مصدرا مناسبا لهذا الباب.

---

[1] قرر المجمع قياسية المصادر:(فِعَالَة) للحرفة، و(فَعَلَان) للتقلب والاضطراب، و(فُعَال وفَعِيل) للصوت، و(فُعَال) للمرض، وذلك فى دورته الأولى. وقد أقر بعد ذلك قياسية المصدر (فَعَل) للمرض فى الدورة ٢٧، وسيذكر ذلك تحت عنوان : قرارات خاصة بالمشتقات.

٢- وإذا كان المذكور فى المعجمات ونحوها مصدراً:

أ. فإما ألا يدل على سجية، أوحزن أوفرح، أولون أوعيب، أوحلية، أو خلو أوامتلاء، أوخوف، أومرض على وزن (فَعَل)، فيصاغ له فعل من باب نصر أوضرب- (كأن يقال: جَتَّ الكبشَ يجُتُّه جَتًا أى جسَّه؛ لأن مصدره "الجت" ورد فى المعاجم)[١]- مالم تكن عينه أولامه حرف حلق، فإن بابه يكون (فَعَل يَفْعَل)، (كأن يقال: زَبَع الرجل يَزْبَع زَبْعا بمعنى اغتاظ أوساء خلقه)[*].

ب. وإما أن يدل المصدر على معنى من المعاني السابقة: فإن دلّ على سجية كان فعله على (فَعُل يَفْعُل)، وإلا كان الفعل من باب (فَعِل يَفْعَل).

ج. وإذا كان المذكور فى المعجمات ونحوها مشتقا غير فعل- استدللنا على مصدره أوفعله بمعرفة ما يدل عليه هذا المشتق من المعانى والتعدية واللزوم. (فقد جاء بالمعاجم: الجشْن: الغليظ والمَجْشُونة: المرأة الكثيرة العمل النشيطة، فيظهر أن "الجَشْن" صفة مشبهة على وزن فَعْل، فيكون الفعل منها: جَشُن يَجْشُن جُشونة بمعنى غلظ. أما المجشونة فهى على وزن مفعول؛ فيكون فعلها متعديا، فيقال :جَشَنَه يَجْشُنُه جَشْنا: شَغَلَه)[٢] وكل ما تقدم جائز، مالم ينص على أن الفعل ممات أومحظور، ومالم يسمع عن العرب ما يخالفه. فإن سمع عملنا بالمسموع فقط، أوعملنا بالمسموع أو القياس.

---

[١] (طريق تكميل المواد اللغوية: علي الجارم) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: ج٣: ص٢١٦.

[*] فى اللسا ن:الزبع أصل بناء التزبُّع، والتزّبع: سوء الخلق، والتزبّع :التغيّظ.فجاء بالمصدر من هذه المادة ولم يذكر الفعل منها. ولما كان المصدر المذكور حلقي اللام أمكن الاتيان بالفعل منه من باب: فتح كما سبق: (طريق تكميل المواد اللغوية:علي الجارم): مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: ج ٣ - ص٢٤٤.

[٢] (طريق تكميل المواد اللغوية:علي الجارم): مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: ج٣: ص٢١٨.

توهم[*] أصالة الحرف[1]:

جرت بعض الكلمات العربية على مبدأ توهم أصالة الحرف، (مثل جمع: ريح على أرياح، والقياس أرواح؛ لتوهم أصالة الياء فيها، والفعل تمنطق قياسه تنطّق، ولكن توهموا أصالة الميم فى كلمة "منطقة " فاشتقوا الفعل من حروفها كلها).

توهم الحرف الزائد أصليا [2] :

رأت اللجنة- فى ضوء ما أثر عن اللغويين- أن توهم أصالة الحرف الزائد، (مثل الأفعال: تمدرع وتمكحل وتمسكن التي عدت الميم فيها أصلية مع أنها زائدة)، أوالمتحول (مثل: عيد فأصل يائه واو، ولكنها تحولت إلى ياء، واعتبرت أصلية بدليل جمعه على أعياد)، لم يبلغ درجة القاعدة العامة، غير أن هذا التوهم ضرب من ظاهرة لغوية فطن إليها المتقدمون، ودعمها المحدثون. ولهذا ترى اللجنة أن فى وسع المجمع أن يقبل نظائر الأمثلة الواردة على توهم أصالة الحرف الزائد أوالمتحول- مما يستعمله المحدثون- إذا اشتهرت ودعت إليها الحاجة.

(*) استغرق هذا الموضوع زمنا طويلا فى الدراسة والمناقشة، فقد ألقى الشيخ عبدالقادر المغربى بحثا بعنوان "بين اللغة والنحو" فى فبراير ١٩٤٨، وانتهى مؤتمر المجمع بعد مناقشته إلى تقرير أن بعض الكلمات العربية جرت على مبدأ توهم أصالة الحرف. ولكن الباحث لم يكتف بهذا الموقف من المجمع فجمع كثيرا من الشواهد المؤيدة لرأيه حول توهم الأصالة، وطالب المجمع باتخاذ قرار يؤيد هذا المبدأ، ولا يكتفي بالتقرير. وناقش البحث عدد من العلماء- كما ورد فى هامش الدراسة الخاصة بالتوهم فى هذا البحث- ثم أصدر المجمع القرار الثاني فى هذا الموضوع، وقد تحفظ فيه فى إقرار هذا المبدأ.

(1) صدر فى الجلسة١١ من الدورة ١٤- محاضر الجلسات :ص٥٤٥، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما- القرارات العلمية: ص١٠، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٧ : ص ١٥٨.

(2) البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة٣١: ص١٩٤، ص٢٧٨، وقد ورد فى بحث التوهم

٢- قرارات خاصة بالمشتقات[*]

المصدر الصناعي[١]:

إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزاد عليها ياء النسب والتاء (كالمثالية والرومانسية والواقعية والديناميكية والاستاتيكية، قياسا على ما قاله العرب مثل الجاهلية والأعرابية واللصوصية والألوهية).

مصدر فِعَالَة للحرفة[٢]:

يصاغ للدلالة على الحرفة أو شبهها، من أى باب من أبواب الثلاثي مصدر على وزن "فِعَالَة" بالكسر. (كالنجارة، والحدادة، والحياكة، والحلاجة، والحلاقة).

مصدر فَعَلَان للتقلب والاضطراب[٣]:

يقاس المصدر على وزن فَعَلَان لفَعَل اللازم (مفتوح العين)، إذا دل على تقلب أواضطراب (كالهيجان، والغليان، والفوران، والنزوان).

مصدر فُعَال للمرض[٤]:

يقاس من (فَعَل) مفتوح العين مصدر على وزن (فُعَال) للدلالة على المرض (مثل السعال والزكام).

---

[*] كتب المصدر ضمن المشتقات، على رأي من يقول إن الفعل هو الأصل.

[١] محاضر الجلسات دور الانعقاد الأول: الجلسة ٣٢: ص٤٢٧، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما: القرارات العلمية: ص٢١.

[٢] محاضر الجلسات دور الانعقاد الأول: الجلسة ٢٥ :ص٣٦٢، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما: القرارات العلمية :ص٢٢.

[٣] محاضر جلسات دور الانعقاد الأول: ج ٣١ ص٤١٧، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما: مجموعة القرارات العلمية: ص٢٣.

[٤] محاضر الجلسات دور الانعقاد الأول: الجلسة ٣١: ص٤١٥، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما: القرارات العلمية ص ٢٤.

تنبيه:

بالرجوع إلى المصادر التي تأتي على وزن فُعَال للدلالة على المرض لاحظت الباحثة أن عددا منها لا يكون فعله على وزن (فَعَل) المفتوح العين، مثل القراع والكساح والبهاق، فأفعال هذه المصادر هى: قَرِع بكسر الراء، وكَسِح بكسر السين وبهِق بكسر الهاء، أي أن وزن الفعل منها هو(فَعِل) مكسور العين.

كما لاحظت أيضا أن بعض تلك المصادر فعلها مبني للمجهول مثل: صُداع ففعله هو (صُدِع) بضم أوله وكسر ثانيه، أما الفعل المبني للمعلوم فليس بمعنى المصدر. وكذلك المصدر: سُعَار فعله مبنى للمجهول، وهو (سُعِر)، أما المبنى للمعلوم فليس بمعناه.

مصدر فَعَل وفُعَال للداء[1]:

بما أن المجمع أصدر من قبل قرارا بأن يقاس من فَعَل اللازم المفتوح العين مصدر على وزن فُعَال للدلالة على المرض. وبما أن المجمع كذلك، استنادا إلى أن العرب اشتقوا كثيرا من أسماء الأعيان، أجاز هذا الاشتقاق للضرورة فى لغة العلوم. وبما أن المجمع كذلك أقر كلمات كثيرة على وزن فُعَال، منها ما ورد له فعل، ومنها مالم يرد فيه فعل، (مثل: الجُواف، والزُرَاق، والرُهاب، والخفاء، والنكاز...). وبما أن الضرورة العلمية فى وضع المصطلحات تقتضي استعمال صيغة فَعَل أيضا للداء- يجاز اشتقاق فُعَال (مثل: سحار وصداف) وفَعَل (مثل: مَرَض وبرص وشلل وصلخ) للدلالة على الداء، سواء أُورد له فعل أم لم يرد.

---

[1] البحوث والمحاضرات –ا لدورة ٢٧ :ص٢٦٠، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما – القرارات العلمية :ص ٢٥.

مصدر فُعَال وفَعِيل للصوت[1]:

إذا لم يرد فى اللغة مصدر لفَعَل (مفتوح العين) الدال على صوت، يجوز أن يصاغ له قياسا مصدر على وزن فُعَال أوفَعِيل (مثل نُباح وعواء ومواء، وصَهيل ونهيق وزئير).

أخذ "تَفْعَال " للتكثير والمبالغة[2]، مما ورد له فعل ومالم يرد[3]:

يصح أخذ المصدر الذي على وزن "تَفْعَال" من الفعل؛ للدلالة على الكثرة والمبالغة (مثل التجوال، والتطواف، والتعداد)، مما ورد فيه فعل. وكذلك تصحيح صياغته مما لم يرد فيه فعل، طوعا لما أقره المجمع فى دورته الأولى، من جواز الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة فى لغة العلوم.

أخذ " الافتعال " للالتهاب[4] :

لا مانع من أن تكون صيغة "الافتعال " مشتقة من العضو، قياسية فى معنى المطاوعة، للإصابة بالالتهاب. وقد ورد قول الصرفيين: "وافتعل للمطاوعة غالبا ". وقد جعلها المجمع قياسية فيما كانت فيه فاء الفعل أحد حروف قولهم "ولنمر". ويرد فى اللغة "فَعَل "من العضو بمعنى أصابه، فيقال: كَبَدَه وعَانَه ورَأَسَه.

---

(1) محاضر جلسات دور الانعقاد الأول: ج٣١: ص٤٧، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما: القرارات العلمية ص ٢٦.

(2) محاضر الجلسات – جلسة ٧- دورة١٠: ص٢٥٨، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما- القرارات العلمية ص٢٦.

(3) البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٢٨: ص٣٠٤، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما-القرارات العلمية: ص٢٧.

(4) البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٢٨: ص٣٠٣، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما: القرارات العلمية: ص٢٩.

أخذ "التفاعل "للمساومة والاشتراك والتماثل[1] :

تتخذ صيغة "التفاعل "للدلالة على الاشتراك مع المساواة أو التماثل، لتؤدى معنى المصطلحات العلمية التي تتطلب هذا التعبير (مثل: توازن المدفوعات، والتوازن الاقتصادي، وتعادل القوة الشرائية، والتعايش السلمي). وقد نص الصرفيون على أن التفاعل قد يجيء للمشاركة والاتفاق على أصل الفعل، لا على معاملة بعضهم بعضا بذلك، كقول علي: " تعايا أهله بصفة ذاته".

قياس "مَفْعَلَة[*] للمكان الذي يكثر فيه الشيء[2] :

تصاغ " مَفْعَلَة" قياسا من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول، للمكان الذي تكثر هذه الأعيان فيه سواء أكانت من الحيوان أم من النبات أم من الجماد (مثل: مَسْبَعَة ومَأْسَدَة، ومَذأبة، ومَعْشَبَة).

فى صوغ " مَفْعَلَة" من أسماء الأعيان[3]:

تصاغ مفعلة مما وسطه حرف علة من أسماء الأعيان بإجازة التصحيح، كما فى "مَتْوَتَة" و"مَخْوَخَة" من التوت والخوخ.

جواز "مفعلة" للدلالة على الفاعلية[4]:

فى قواعد اللغة صيغ للدلالة على الفاعلية إلى جانب اسم الفاعل فهناك اسم

---

(1) البحوث والمحاضرات– مؤتمر الدورة ٢٨ص٣٠٤، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما: القرارات العلمية ص ٣٠.

(*) سيأتى ذكر الصيغة تحت عنوان (قياسية لحوق التاء باسم المكان) فى هذا الفصل.

(2) محاضر الجلسات– دور الانعقاد الثاني– الجلسة ٢٣: ص ٢٤٠، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي :ج٢ ص٣٥، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما: مجموعة القرارات العلمية: ص ٣١.

(3) البحوث والمحاضرات– مؤتمر الدورة ٢٦: ص٥٠، ٢٨١، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما– القرارات العلمية ص٣٢.

(4) البحوث والمحاضرات– مؤتمر الدورة ٢٧: ص ٢٥٦، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما– القرارات العلمية ص٣٣.

الآلة، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة. وإذا عرض من المصطلحات مالا تغنى فيه إحدى هذه الصيغ لمعنى الفاعلية،ورئى أن صيغة "مفعلة" أدق فى الدلالة عليه بخصوصه، فلا مانع من نظر المجمع في المصطلح المقترح بهذه الصيغة. أما اتخاذ صوغ "مفعلة" قاعدة عامة للدلالة على الفاعلية، فلا ضرورة لإطلاقه.

صيغ اسم الآلة[1] :

يصاغ قياسا الثلاثي على وزن "مِفْعَل " و"مِفْعَال " و"مِفْعَلَة " للدلالة على الآلة التي يعالج بها الشيء. ويوصي المجمع باتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات، فإذا لم يسمع وزن منها لفعل جاز أن يصاغ منه أي وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة.

صحة صوغ "فَعَّالة" اسما للآلة[2]:

صيغة " فَعَّال" فى العربية من صيغ المبالغة، واستعملت أيضا بمعنى النسب أو صاحب الحدث، وعلى الأخص الحِرَف، فقالوا : نجّار وخبّاز ونسّاج.

ومن أسلوب العرب إسناد الفعل إلى ما يلابس الفاعل : زمانه أو مكانه أو آلته، فقالوا نهر جار، ويوم صائم، وليل ساهر، وعيشة راضية. وعلى ذلك يكون استعمال صيغة "فَعَّالَة" اسما للآلة استعمالا عربيا صحيحا (مثل: ثَلاَّجَة وغَسَّالَة وسَمَّاعَة وقَصَّافَة).

قياسية صيغ لاسم الآلة[3] :

يضاف إلى الصيغ الثلاث المشهورة فى اسم الآلة، وهى "مفعل ومفعلة ومفعال"،

---

[1] محاضر جلسات دور الانعقاد الأول- ج ٢٧: ص٣٩٧، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما: القرارات العلمية: ص٣٤.

[2] صدر فى الجلسة ٢٦- الدورة العشرين- مجلة مجمع اللغة العربية :ج١٠ ص٢٧٩، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما: القرارات العلمية: ص٣٥.

[3] البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٢٩: ص٢٤٠، ص ٢٥٦.

و"فَعَّالَة "التي أقر مجلس المجمع قياسيتها من قبل، صيغ أخرى هي :

أ. فِـــعَـــال مثل إِرَاث.

ب. فَاعِـــلَة مثل سَاقِيَة.

ج. فاعول مثل ساطور.

وبهذا تصبح الصيغ القياسية لاسم الآلة سبع صيغ.

صوغ " فَعَّال " للصانع، والنسبة بالياء لغيره[1]:

يصاغ "فَعَّال" قياسا للدلالة على الاحتراف، أو ملازمة الشيء. فإذا خيف لـــبس بين صانع الشيء وملازمه، كانت صيغة "فَعَّال " للصانع، وكان النسب بالياء لغيره، فيقال: زَجَّاج "لصانع الزجاج، و"زجاجيّ " لبائعه.

صوغ " فَـــعَّـــال" للمبالغة من اللازم والمتعدي[2]:

يصاغ " فَعَّال " للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي،(مثل :شَرَّاب وقَوَّال ومَشَّاء).

فى "فِعَالَة "و"فَعَالَة "و"فُعُولَة ": إجازة كلمات على أوزانها[3] :

يجاز ما يستحدث من الكلمات المصدرية على وزن الفِعَالَة – بكسر الفاء – إذا احتملت دلالتها معنى الحرفة أو شبهها من المصاحبة والملازمة، وعلى هذا لا مانع من قبول الكلمات الشائعة التالية:

القدامة – الهواية – اللياقة – العمالة – النيافة – البداية.[*]

---

[1] محاضر جلسات دورالانعقاد الأول– ج٢٦، ص٣٦٩، مجمع اللغة العربية فـــى ثلاثـــين عاما: القرارات العلمية ص٣٦.

[2] محاضر الجلسات– دور الانعقاد الثاني– الجلسة٣٠ : ص٣١٩، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: ج٢: ص٣٥، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما– القرارات العلمية: ص٣٧.

[3] مؤتمر الدورة ٤٠ : ص١٧٩، فى أصول اللغة: ج٢ :ص٨.

[*] زاد المرجع الأخير (فى أصول اللغة) كلمة: العمادة على هذه الأمثلة.

وكذلك يجاز ما يستحدث من الكلمات المصدرية على وزن الفَعَالَة- بالفتح- والفُعُولَة- بالضم- من كل فعل ثلاثي، بتحويله إلى باب فَعُل- بضم العين- إذا احتمل دلالة الثبوت والاستمرار، أو المدح أو الذم أو التعجب. وعلى هذا لا مانع من قبول الكمات الشائعة التالية على وزن الفَعَالَة، بالفتح[*]: الزمالة- القداسة- الفداحة- النقاهة- العراقة- السماكة. والكلمات الشائعة التالية على وزن الفُعُولة، بالضم: السيولة- الليونة- الميوعة- الخصوبة- الخطوبة- الخطورة- العمولة.

زيادة الميم للضخامة[1] :

زيادة الميم للمبالغة سماعية (مثل : شدقم وزرقم)، كما يستظهر مما قاله الصرفيون. ولا بأس بزيادة الميم- عند الضرورة- لإفادة الضخامة أو السعة.

مطاوع "فَعَل " الثلاثي (قرار صيغة "انفعل" للمطاوعة)[2] :

كل فعل ثلاثي متعد دال على معالجة حسية، فمطاوعه القياسي (انفعل) (مثل: كسر ومطاوعه القياسي انكسر)، مالم تكن فاء الفعل واوا أو لا ما أو نونا أو ميما أو راء، ويجمعها قولك: "ولنمر" فالقياس فيه افتعل (مثل الفعل رمى ومطاوعه ارتمى، والفعل نفع ومطاوعه انتفع).

---

[*] يدخل تحت هذا الوزن مصدر(الرتابة) وقد أصدر المجمع قرارا خاصا به وهو: "الرتابة": " ناقشت اللجنة ما طلبه الأستاذ أنيس المقدسي من إضافة كلمة (الرتابة) لشيوعها بين الكتاب فى معنى الثبات والاستقرار والاستمرار، مما يقابل فى التعبير العصري كلمة (روتين). وترى اللجنة جوازهذه الصيغة بناء على جواز تحويل كل فعل إلى صيغة فَعُل لإفادة المدح أو الذم أو الالتحاق بالغرائز، وعلى هذا تكون (الرتابة)، مصدرا قياسيا لفَعُل، طوعا لقرار المجمع فى تكملة مادة لغوية": (محاضر الجلسات، ج٢٧- الدورة ٤١: ص٣٠٥)- وترى الباحثة أن الرتابة ليس معناها الثبات والاستقرار والاستمرار- كما جاء فى القرار- ولكن معناها الحركة التى تسيرعلى وتيرة واحدة، وهذا المعنى لا يتفق تماما مع معنى كلمة (الروتين) التى يراد بها أحيانا الجمود والتخلف.

[1] البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة ٢٨: ص٣٠٤، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما: القرارات العلمية: ص٣٨.

[2] محاضر جلسات دور الانعقاد الأول- ج ٣١ : ص٤١٩، مجمع اللغة فى ثلاثين عاما: القرارت العلمية ص٣٩.

مطاوع " فَعَّلَ " بالتشديد[1] :

قياس المطاوعة لفَعل (مضعف العين) تفعّل. والأغلب فيما ضُعِّف للتعدية فقط أن يكون مطاوعه ثلاثيا (مثل : كَسرته فتكَسر وانكسر).

مطاوع "فَاعَل" [2]:

"فَاعَل" الذي أريد به وصف مفعوله بأصل مصدره، مثل: باعدته، يكون قياس مطاوعه:" تَفَاعَل " كتباعد.

مطاوع " فَعْلَلَ" [3] :

" فَعْلَلَ" وما ألحق به قياس المطاوعة منه على "تَفَعْلَلَ "، نحو: دحرجته فتدحرج، وجلببته فتجلبب.

قياسية التعدية بالهمزة[4] :

يرى المجمع أن تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة قياسية (مثل: الفعل أذهب المتعدى بالهمزة، والفعل دخل اللازم الذي يتعدى بالهمزة و يصبح: أدخل).

قياسية " فَعّل " للتكثير والمبالغة[5] :

"فعّل " المضعف مقيس للتكثير والمبالغة. ولما كان نقل المجرد الثلاثي إلى صيغة " فعّل" يفيد معنى التعدية، أوالتكثير، أوالنسبة، أوالسلب، أواتخاذ الفعل

---

[1] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الأول- الجلسة ٣٢: ص٤٢٥، القرارات العلمية: ص٤٠

[2] محاضر جلسات دور الانعقاد الأول- الجلسة ٣٢: ص٤٢٦، مجمع اللغة في ثلاثين عاما: القرارات العلمية ص٤١.

[3] محاضر جلسات دور الانعقاد الأول- الجلسة ٣٢ ص٤٢٦، مجمع اللغة في ثلاثين عاما: القرارات العلمية ص ٤٢.

[4] محاضر جلسات دور الانعقاد الأول- الجلسة ٢٥ص٣٦٣، مجمع اللغة في ثلاثين عاما- القرارات العلمية :ص٥٦.

[5] محاضر الجلسات – الدورة ١٠ – الجلسة ٧ :ص٢٥٨، محاضر الجلسات – الدورة ١١- الجلسة ٣ – ص٢٣٢، مجلة مجمع فؤاد الأول: ج ٦ : ص٧٥، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما- القرارات العلمية : ص٥٥.

من الاسم، يرى المجمع أنه يجوز استعمال هذه الصيغة؛ ليؤدي الفعل أحد هذه المعانى[١]، عندما تدعو الحاجة إلى تأديته، وإن لم ينص على هذه الصيغة. على ألا يقر المجمع نهائيا مثل هذه الكلمات إلا بعد تمحيصها.

قياسية "استفعل" للطلب والصيرورة [٢] :

يرى المجمع أن صيغة "استفعل" قياسية لإفادة الطلب أو الصيرورة (مثل: استهدى بمعنى طلب الإهداء، واستكتب بمعنى طلب الكتابة، واستحجر الطين أي صار حجرا، واستنسر البغاث أي صار نسرا).

قياسية "استفعل "للاتخاذ والجعل[٣] :

ترى اللجنة أن زيادة السين والتاء للاتخاذ والجعل وردت فى أمثلة كثيرة، نحو: استعبد عبدا، واستأجر أجيرا، واستأبى أبا واستأمى أمة... وفى اعتبار هذه الصيغة قياسية تيسير للاصطلاح العلمي والاستعمال الكتابي، لهذا ترى اللجنة أن للمجمع قبول ما يصاغ من الكلمات على هذه الصيغة للدلالة على الجعل أو الاتخاذ.

قياسية السين والتاء، وكذلك قياسية الألف، لإفادة الدنو والحينونة[٤]:

يجاز استعمال "أفعل "و"استفعل "لمعنى الحينونة والدنو (مثل:أحصد الزرع واستحصد، وأقطف العنب واستهدم الحائط)، وهو داخل فى معنى الطلب، ولو على سبيل المجاز.

---

(١) صدر هذا القرار لتعديل القرار السابق :محاضر الجلسات- الدورة ١١- الجلسة ٤- ص ٢٣٦، مجلة مجمع فؤاد الأول: ج ٦ : ص١٧٢، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما- القرارات العلمية : ص ٥٥.

(٢) محاضر جلسات دور الانعقاد الأول- ج ٢٥: ص٣٦٤، مجمع اللغة في ثلاثين عاما - القرارات العلمية :ص ٤٣.

(٣) البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة٣١- ص ١٩٠، ٢٥٨-٢٦٠، ٢٧٨، مجلة المجمع العلمي العربي- المجلد٤٠ ج٣: ص٧١٠.

(٤) مؤتمر الدورة الأربعين - الجلسة ٩ :ص١٨٤، ١٨٥ فى أصول اللغة :ج ٢ :ص١٩٦.

قياسية اشتقاق " فَعَلَ" من العضو للدلالة على إصابته[1] :

كثيرا ما اشتق العرب من اسم العضو فعلا للدلالة على إصابته (مثل: رَأَسَه وكَبَدَه وعَانَه ورَآه أي أصابه فى رأسه وكبده وعانته ورئته)، وقد نص "أبو عبيد "على أن ذلك عام فيما يشتكى منه فى الجسد، وكذلك نص"ابن مالك "، فى التسهيل، على أنه مطرد، وعلى هذا يرى المجمع قياسيته.

قياسية صيغة "فِعِّيل " – بكسر الفاء و تشديد العين – لإفادة المبالغة [2]:

فى اللغة ألفاظ على صيغة "فِعِّيل" من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي، للدلالة على المبالغة، وكثرتها تسمح بالقول بقياسيتها، ومن ثم يجوز أن يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي – لازما كان أو متعديا– لفظ على صيغة " فِعِّيل "بكسر الفاء وتشديد العين، لإفادة المبالغة (مثل سِكِّير وشِرِّيب).

جواز صوغ " فَعِيل " للدلالة على المشاركة [3] :

يصاغ " فَعِيل " لمعنى المبالغة أو الصفة المشبهة، كما يدل على المشاركة (فى مثل جليس وأنيس وسمير)، وعلى ذلك يجوز صوغ "فعيل "للدلالة على الاشتراك من الأفعال التي تقبل ذلك. وقد سمع من أمثلته فى فصيح العربية ما يجيز القياس عليه.

اطراد صوغ " فُعَلَة " بضم الفاء و فتح العين، للدلالة على الكثرة والمبالغة[4]:

يجوز أن يصاغ من الفعل الثلاثي القابل للمبالغة صيغة على وزن فُعَلَة – بضم الفاء وفتح العين – كضُحَكَة وصفا للمذكر والمؤنث، للدلالة على التكثير

---

(1) البحوث و المحاضرات – مؤتمر الدورة ٢٩ :ص٢٣١، ص٢٥٤.

(2) البحوث والمحاضرات– الدورة ٣٣ : ص١٤٣، ص١٨٥.

(3) البحوث والمحاضرات– الدورة ٣٤ : ص ٣٣١– ص ٣٣٢.

(4) البحوث والمحاضرات– الدورة ٣٥: ص ٢٤٨، مجلة مجمع اللغة العربية:ج ٢٥: ص١٩٧، فى أصول اللغة: ج ٢: ص١٥.

والمبالغة. وإذا أدى الصوغ من المعتل اللام إلى لبس، وجب التصحيح، فيقال : " سُعَيَة " من سَعَى، و"دُعَوَة "من دعا.

قياس صوغ " فعول " للصفة المشبهة أو المبالغة[1]:

الشائع من أقوال النحاة منع مجيء صيغة " فَعُول" من الفعل اللازم للمبالغة أو الصفة المشبهة، بناء على أن أمثلة المبالغة إنما تجيء من المتعدي، وأن صيغ الصفة المشبهة ليس من القياس فيها صيغة "فَعُول". ونظرا لما استظهرته اللجنة من ورود أمثلة تزيد على المائة لفَعُول من الأفعال اللازمة (مثل: كَذوب وصَدوف[*] وطَروب)، ترى اللجنة قياسية صوغ "فعول"- عند الحاجة- للدلالة على الصفة المشبهة - وقد تكون للمبالغة، بحسب مقامات الكلام.

جواز لحوق تاء التأنيث لصيغة "فَعُول" الصفة بمعنى فاعل وجمعها جمع تصحيح[2] :

يجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة " فَعُول" بمعنى فاعل (مثل: عطوفة وكذوبة وعجولة) لما ذكره سيبويه من أن ذلك جاء فى شىء منه، وما ذكره "ابن مالك" فى التسهيل من أن امتناع التاء هو الغالب، وما ذكره "السيوطى" فى الهمع من أن الغالب ألا تلحق التاء هذه الصفات، وما ذكره "الرضى" من قوله: "ومما لا يلحق تاء التأنيث غالبا مع كونه صفة فيستوى فيه المذكر والمؤنث: فَعُول" ويمكن الاستئناس فى إجازة دخول التاء على فعول بأن صيغ المبالغة كاسم الفاعل يمكن أن تتحول إلى صفات مشبهة، وعلى ذلك فى حالة دلالتها على الصفة المشبهة يمكن أن نلمح المعنى الأصلى لها وهو المبالغة، فتدخل عليها التاء، جريا على قاعدة دخول التاء فى اسم الفاعل، وفى صيغ المبالغة للتأنيث.

---

[1] محاضر المجلس- الدورة ٤١- الجلسة ٢٧: ص ٣٠٦، فى أصول اللغة: ج٢: ص٣.

[*] الصدوف: المرأة تَعْرِض وجهها للناظر ثم تصدف، أي تنصرف عنه.

[2] البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٤ : ص ٣٣٠ - ٣٣١، ص ٣٧٤.

وعلى هذا يجرى على تلك الصيغة- بعد جواز تأنيثها بالتاء- ما يجري على غيرها من الصفات التي يفرق بينها وبين مذكرها بالتاء، فتجمع جمع تصحيح للمذكر والمؤنث.

قياسية لحوق التاء باسم المكان[1]:

بناء على ما جاء فى كتاب "سيبويه" وما ورد من الأمثلة التي بلغت ستة وعشرين ومائة، وما أقره المجمع من قياسية صيغة "مَفْعَلَة" للمكان الذي يكثر فيه الشيء، يجيز المجمع قياس مالم يرد عن العرب على ما ورد عنهم، من لحوق التاء باسم المكان من مصدر الفعل الثلاثي،(مثل: مَضْيَفَة، مَمْشاة، مَنَامة).

جواز لحوق التاء بالمصدر الميمى[2]:

سمع من المصدر الميمى من الثلاثي ألفاظ كثيرة مختومة بالتاء، مثل محمدة، ومذمة، ومبخلة، ومجبنة، ومحزنة، ومودة وغيرها كثير، ولهذه الكثرة ترى اللجنة جواز القياس عليها.

جواز صوغ اسم الفاعل على وزن "فَاعِل " من الثلاثي اللازم، مضموم العين أو مكسورها [3]:

يجاز صوغ اسم الفاعل، على وزن "فَاعِل"، من كل فعل ثلاثي متصرف، من أبوابه عامة، بقصد الحدوث، فيقال مثلا: تحية عاطرة. وان لم يقصد الحدوث فلا يجوز، مثل " ثوب أدكن".

---

[1] البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٣ : ص ١٦٧.

[2] محاضر الجلسات- الدورة ٣٧- الجلسة ٢٣: ص٣٨٨، فى أصول اللغة: ج٢: ص٢٣.

[3] مؤتمر الدورة الأربعين- الجلسة ٩: ص١٨٢، فى أصول اللغة: ج٢: ص١٠.

صيغتا "افتعل" و"تفاعل" الدالتان على الاشتراك، وجواز إسنادهما إلى معموليهما باستعمال "مع" أو "الباء" فى الصيغة الأولى، واستعمال "مع" فى الصيغة الثانية[1] :

يجوز- فيما يدل على الاشتراك من الأفعال التي على صيغة " افتعل"- أن يجاء بمع أو بالباء بدل واو العطف (مثل اجتمع فلان مع فلان، أو به).

كما يجوز فى الأفعال التي على صيغة "تفاعل"- مما يدل على الاشتراك- أن يؤتى بمع بدل العطف بالواو(مثل تقاتل محمد مع على) بناء على أن مع والباء تفيدان معنى المعية والمصاحبة والاشتراك فى الحكم، مما يدل عليه بالحرف العاطف.

صيغة " فَعْلُون" مثل خَلْدُون، وكونها عربية، وإعرابها[2] :

ما كان من الأعلام منتهيا بواو ونون زائدتين، نحو: ميسون، وحمدون، وخلدون، له أمثلته منذ أقدم العصور العربية، فصيغته عربية، وعليها صيغ ما ورد من أعلام أهل المغرب.

وهو يعرب إعراب المفرد بالحركات على النون، مع التنوين، ومع لزوم الواو، فإن كان علما لمؤنث منع من الصرف للعلمية والتأنيث، ويأخذ هذا الحكم ما كان من الأعلام منتهيا بياء ونون زائدتين.

---

[1] محاضر جلسات المجلس- الجلسة ٢٣ من الدورة ٣٧ : ص ٣٨٧، فى أصول اللغة : ج٢: ص١٩٢.

[2] البحوث والمحاضرات – الدورة ٣٣ : ص ١٣٤.

٣-قرارات خاصة بالجموع

جمع الكلمات التي لم تسمع جموعها[١] :

يرى المجمع أن الكلمة التي لم يسمع لها جمع فى اللغة يختار لها صيغة جمع القلة الذي يطرد فى وزنها، وإذا وجد لها صيغتان لجمع الكثرة، مع التساوى فى القوة، اختيرا معا. وعند التفاوت فى القوة يختار جمع واحد هو أقواها. ويكتفى بجمع واحد فى المصطلحات العلمية أيا كان.

قياس جمع الاسم الثلاثي المجرد من تاء التأنيث[٢] :

	(جمع قلة)	(جمع كثرة)
يجمع فَعْل الصحيح العين، مثل كلب وكعب على...	أَفْعُل	فِعَال أو فُعُول
يجمع فَعْل المعتل كعَيْن، وفِعْل كجسم، وفُعْل كبرد على...	أَفْعَال	فُعُول
يجمع فَعَل كجَبَل وأَسَد على ...	أَفْعَال	فِعَال
يجمع فَعُل كعضد، وفَعِل ككتف، وفِعَل كعنب، وفِعِل كإبل، وفُعُل كعنق على...	أَفْعَال .	مطلقا
يجمع فُعَل كصرد على...	فِعْلَان،	مطلقا

تنبيه :

يكثر فى باب تاج وعوْد : فِعْلَان، وفى باب خُصّ : فِعَال، ويلزم باب مَدَد وعَدَد أَفْعَال فقط. ولا يجمع نحو ثَوْب ورِيح على : فُعُول، ولا نحو سَيْل على : فِعَال.

---

[١] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الرابع- الجلسة ٦ : ص٧٥، مجلة مجمع فؤاد الأول : ج ٤ : ص ١.

[٢] محاضر الجلسات - دور الانعقاد الرابع - الجلسة ٧ : ص ٧٩، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما - القرارات العلمية : ص ٤٥، مجلة مجمع فؤاد الأول : ج ٤ : ص ١.

إباحة جمع " فَعْل " على " أفْعَال " بغير استثناء[1] :

قرر المجمع من قبل أن قياس جمع " فَعْل "- الاسم الصحيح العين - أن يكون على أفعل جمع قلة، وعلى فِعَال أو فُعُول جمع كثرة. واستنادا إلى نص عبارة أبي حيان فى استحسان الذهاب إلى جمع " فَعْل" على أفعال مطلقا، واستنادا أيضا إلى الألفاظ الكثيرة التي وردت مجموعة على هذا الوزن- ترى اللجنة جواز جمع " فَعْل"، اسما صحيح العين مثل بَحْث، على " أفْعَال"، ولو كان صحيح الفاء أو اللام، ويدخل فى ذلك مهموز الفاء ومعتلها والمضعف.

قياس جمع الاسم الثلاثي المزيد بتاء التأنيث[2] :

	(جمع قلة)	(جمع كثرة)
تجمع فَعْلَة كقَصْعَة ورَوْضَة وضَيْعَة، وفَعَلَة كرَقَبَة على...	فَعَلاَت	فعَال
تجمع فُعْلَة كغُرْفَة، وفُعَلَة كتُخَمَة وتُهَمَة على...	فُعَلاَت	فُعَل
تجمع فِعْلَة ككِسْرَة، وفَعِلَة كمَعِدَة على...	فِعِلاَت	فِعَل

تنبيهان :

١ . المعتل اللام مثل قناة و قطاة لا يجمع الا بالتجرد من التاء، أوجمع سلامة.

٢ . لا يجمع يائي اللام من نحو كُلية بالضم، ولا واويها من نحو رِشوة بالكسر جمع سلامة، إلا مع تسكين العين.

---

(١) البحوث والمحاضرات- الدورة٣٦: ص١٢٤، ص ١٥٧، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٢٦ ص ٢٢٣، فى أصول اللغة: ج ٢ ص ٢٧.

(٢) محاضر الجلسات- دور الانعقاد الرابع- الجلسة ٧: ص٨٢، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما- القرارت العلمية: ص ٤٦، مجلة مجمع فؤاد الأول: ج٤ ص٢.

جواز جمع " فَعْلَة" الساكنة العين الصحيحتها، على فَعَلات، بفتح العين أو تسكينها[1] :

من المنتمي إلى بعض اللغات جمع فَعْلَة على فَعْلات بإسكان الثاني في نحو ظبية وأهلة، مما هو صحيح الثاني ساكنه؛ لاعتلال الثالث فى ظبية، ولشبه الصفة فى أهلة، كما نص على ذلك "ابن مالك " فى التسهيل، وأن من الضرورة أو الشذوذ تعميم قاعدة إسكان العين فى الجمع كما نص على ذلك ابن مالك فى الألفية.

وعلى هذا يجاز جمع الاسم الثلاثي المؤنث، الساكن العين الصحيحها على فَعْلات – بفتح العين أو تسكينها، تعويلا على ما ذكرة ابن مالك فى "الألفية"، وما ذكره ابن مكي فى "تثقيف اللسان"، وعلى ما ورد من الشواهد، غير أن الفتح أشهر.

قياس الوصف الثلاثي[2]:

تكسير الصفة الثلاثية ضعيف، فإذا احتيج إلى جمع صفة ثلاثية لم يذكر لها جمع فى المعجمات، اقتصر على جمعها جمع سلامة بالواو والنون، أوالياء والنون للمذكر العاقل، وبالألف والتاء للمؤنث مطلقا، وللمذكر غير العاقل.

جمع الاسم الرباعى الذي ثالثه حرف مد زائد[3]:

يجمع فَعَال كزَمَان، وفِعَال كحِمَار وإِزَار، وفَعِيل كقَضِيب ورغيف على .....

(قلة) (كثرة)

أَفْعِلَة و فُعُل، و(فُعْلَان، أيضا فى باب فعِيل)

---

(1) البحوث والمحاضرات– الدورة ٣٥: ص٢٤٩، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٢٥: ص١٩٨، في أصول اللغة: ج٢ ص ٥٣.

(2) محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع– ج٧: ص٨٣، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما– القرارات العلمية: ص٤٦، مجلة مجمع فؤاد الأول : ج٤ : ص٢.

(3) محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع– الجلسة٧ : ص٨٣، مجلة مجمع فؤاد الأول: ج٤: ص٣، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما– القرارات العلمية :ص٤٧.

يجمع فَعُول كعَمُود (مذكرا) على أَفْعِلة (للقلّة) ، وعلى فُعُل وفِعْلاَن (للكثرة).
يجمع المؤنث المعنوى من هذه الأوزان (كعَنَاق وذِرَاع.. الخ) على أَفْعُل.
يجمع المؤنث منها بالتاء، بالألف والتاء، وعلى فعائل أيضا.

تنبيهان :

١. لم يجئ فُعُل فى المضاعف، ولا فى المعتل اللام، واقتصروا فيهما على بناء القلة، كأَعِنَّة وأَكْسِيَة وأَخْوِنَة.

٢. يقلب مد المؤنث الزائد الثالث همزة فى فعائل، والأصلي يبقى.

جمع الصفة الرباعية التي ثالثها حرف مدّ زائد[١] :

يجمع فَعِيل – الذي بمعنى فاعل– ككَرِيم، وفُعَال كشُجَاع، على: فُعَلاَء، وفِعَال.
تجمع فَعِيلَة – التي بمعنى فاعل– على فِعَال، وفَعَائِل.
يجمع فَعِيل – بمعنى فاعل– المضاعف كشَدِيد، والمعتل اللام كنَبِيّ وَزَكِيّ على: أَفْعِلاَء.
يجمع فَعِيل المعتل العين كطَوِيل وطويلة على فِعَال، وفَعَائِل أيضا للمؤنث فقط.
يجمع فَعِيل كجَرِيح بمعنى مفعول، من كل حيّ مصاب بمكروه،على: فَعْلَى[٢].
يجمع فَعُول كعَطُوف بمعنى فاعل (مذكرا ومؤنثا) على فُعُل، وأيضا فَعَائِل للمؤنث فقط.
يجمع فَعَال كجَبَان ورَدَاح بمعنى فاعل (مذكرا ومؤنثا) على فُعُل وفُعَلاء.
يجمع فِعَال كهِجَان وكنَاز بمعنى فاعل (مذكرا ومؤنثا) على فُعُل، وأيضا فَعَائِل للمؤنث فقط.

---

[١] محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع– الجلسة ٨: ص٩٤، مجلة فؤاد الأول:ج٤ :ص٣، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما– القرارات العلمية: ص ٤٧.

[٢] محاضر الجلسات– دور الانعقاد الرابع : ص١١٠، مجلة مجمع فؤاد الأول: ج ٤: ص٣.

تنبيه :

لا تلحق التاء الفارقة فَعِيلا بمعنى مفعول، ولا فَعُولا بمعنى فاعل، ولا فَعَالا ولا فِعَالا بمعنى فاعل، ولا تجمع هذه الصيغ جمع سلامة. وجبانة شاذ.

جمع الرباعى بزيادة ألف فاعل[1]:

يجمع فَاعِل اسما ككَاهِل وحاَجِب، وفاعَل كخاتَم وطابَع على: فَوَاعِل.

يجمع فاعِل وصفا غير المعتل اللام على : فُعَّل وفُعَّال.

يجمع فَاعِل وصفا معتل اللام على: فُعَلَة.

يجمع فاعِل وفاعلة للمؤنث ولمذكر مالا يعقل على: فَوَاعِل وفُعَّل.

تنبيه : تجمع فَاعِلاَء على فَوَاعِل.

جواز جمع "فاعل " للمذكر العاقل على " فواعل"[2]:

لا مانع من جمع فاعل– وصفا لمذكر عاقل– على فواعل، نحو:باسل وبواسل؛ وذلك لما ورد من أمثلته الكثيرة فى فصيح الكلام.

جمع الرباعى غير ما تقدم[3]:

يجمع الرباعي هو والملحق به، على صيغة منتهى الجموع "فَعَالِل وشبهه" (مثل مجمع وعجوز فتجمعان على مَجامِع وعَجائِز)، وتلحق آخره التاء إذا كان أعجميا (مثل جواربة وموازجة)، أومنسوبا (مثل مهالبة وحضارمة ودراعمة).

وإذا لحقه حرف لين رابع مع أربعة أصول جمع على "فَعالِيل " وشبهه (مثل تمساح وعصفور فتجمع على تماسيح وعصافير).

---

(1) محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع– الجلسة: ٨ ص٩٩، مجلة مجمع فؤاد الأول: ج٤– ص٤، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما– القرارات العلمية: ص٤٨.

(2) مؤتمر الدورة ٣٩– ج ٩: ص٢١١، مجلة المجمع العلمي العربي– مجلد٤٨ ص ٤٣٧، فى أصول اللغة: ج ٢ص٤٢.

(3) محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع: ج ٨ ص١٠٤، مجلة مجمع فؤاد الأول: ج٤ ص٥، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما– القرارات العلمية :ص٥٠.

جمع المؤنث بالألف رابعة أو خامسة، مقصورة أو ممدودة [1] :

فَعْلاء مؤنث أَفْعَل كحمراء، وفُعْلَى مؤنث أَفْعَل مثل الكبرى: تجمع الأولى باطراد على فُعَل، والثانية على فُعَل. أما ماعدا ذلك من الأسماء أوالصفات المختومة بألف التأنيث رابعة أو خامسة، مقصورة أو ممدودة – فيجمع جمع سلامة (مثل: صحراء وحُبلى وحُبارى وسمانى وخنفساء، فتجمع على صحراوات وحبليات وحباريات وسمانيات وخنفساوات).

جواز جمع "أفعل فعلاء "جمع تصحيح[2]:

يمنع بصريو النحاة جمع الصفة من باب " أَفْعَل فَعْلاء" جمع سلامة، وقياس مذهب الكوفيين الإجازة. أما فَعْلاء مما لا مذكر له على أفعل، فجوازه عند الكوفيين من باب أولى. وهو جائز عند بعض البصريين، كما أجازه ابن مالك.

وعلى هذا يجاز جمع الصفات من باب أفعل فعلاء، مثل أسود سوداء وأبيض بيضاء، بالواو والنون فى المذكر، وبالألف والتاء فى المؤنث، كما يجاز جمع فعلاء مما ليس مذكره على أفعل، مثل: حسناء وعذراء، بالألف والتاء.

جمع فُـــعلان[3]:

يجمع فُـعلان اسما (غيرعلم مرتجل)، مطلق الفاء على (فَعَـالِين)، كسلطان وسلاطين، شيطان شياطين.

يجمع فَعْلاَن فَعْلَى، وفَعْلان فَعْلاَنَة، على: فَعَالَى، ولا يجمع أولهما جمع سلامة.

يجمع فُعْلاَن وفُعْلاَنَة مثل خُمْصَان وخمصانة، على: فِعَال فقط.

---

[1] محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع: الجلسة ٨: ص١٠١، مجلة مجمع فؤاد الأول :ج٤: ص٤، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما– القرارات العلمية: ص٤٩.

[2] محاضر جلسات المجلس– الجلسة ٢٣ من الدورة ٣٧– ص٣٨٨، فى أصول اللغة: ج٢– ص٥٠.

[3] محاضر الجلسات– دور الانعقاد الرابع– الجلسة ٨: ص١٠٢، مجلة مجمع فؤاد الأول: ج٤: ص٥، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما– القرارات العلمية :ص٤٩.

الصيغ التي يرجح فيها جمع السلامة[1] :

هى: فَيْعِل (المعتل العين) كبَيِّع وسَيِّد وقَيِّم، وصيغ المبالغة التي لا يستوى فيها المذكر والمؤنث كفَعَّال وفِعِّيل، واسم الفاعل واسم المفعول المبدوءان بميم (مذكرات أومؤنثات).

قياس جمع مفعول على مفاعيل [2]:

يجمع مفعول على مفاعيل مطلقا.

جمع اسم الفاعل واسم المفعول، المبدوءين بميم زائدة، جمع تكسير[3]:

يجوز فى الكلمات المبدوءة بالميم الزائدة، على صيغة اسم الفاعل أو اسم المفعول، أن تجمع على زنة مفاعل أو مفاعيل وشبهها، حملا على ما جاء من نظائرها فى فصيح الكلام (مثل: ملاعب ومساجد، وميامين وملاعين ومصابيح).

جمع الخماسى[4]:

كل خماسي، اسما أوصفة، يجمع جمع سلامة للمذكر والمؤنث.

اسم الجنس الجمعى[5] :

يجمع الاسم المفرد الدال على الجنس المختوم بتاء الوحدة، على أى وزن، بالألف والتاء (مَثَل : تمرات وعنبات وقملات)، ويجمع أيضا بتجريده من

---

[1] محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع- الجلسة ٨ :ص١٠٣، مجلة مجمع فؤاد الأول: ج٤: ص٥، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما- القرارات العلمية :ص٥٠.

[2] البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٦ :ص١٢٥، ١٦٠، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٢٦ ص٢٢٤، فى أصول اللغة :ج ٢: ص٣٢.

[3] مؤتمر الدورة ٣٩- الجلسة ٩: ص٢٠٩، مؤتمر الدورة الأربعين- الجلسة ٩: ص١٨٧، فى أصول اللغة: ج٢ ص٣٣.

[4] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الرابع- الجلسة ٨: ص١٠٤، مجلة مجمع فؤاد الأول: ج٤: ص٥، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما- القرارات العلمية :ص٥٠.

[5] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الرابع- الجلسة ٨: ص١٠٥، مجلة مجمع فؤاد الأول: ج٤: ص٦، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما- القرارات العلمية: ص ٥١.

التاء (مثل: تمر وعنب وقمل)، بشرط أن يكون من المخلوقات لا من المصنوعات بيد الانسان، فيعتبره نحويو البصريين (اسم جنس جمعي) وليس بجمع، ويعتبره نحويو الكوفيين واللغويين جمعا.

تنبيه :

ظاهر كلام الزمخشري فى المفصل وصريح شيخ الاسلام زكريا الأنصاري، أنه قياسي، وصريح كلام ابن الحاجب فى الشافية أنه غالب، وصريح كلام الجاربردي أنه قريب من المطرد.

قياسية جمع الجمع[1]:

جمع الجمع مقيس عند الحاجة.

جواز جمع المصدر[2]:

يجوز جمع المصدر عندما تختلف أنواعه.

إجازة طائفة من جموع التأنيث السالمة[3]:

ترى اللجنة إجازة جموع التأنيث الشائعة التالية :

إطارات – بلاغات – جزاءات – جوازات – حسابات – خطابات – خلافات – خيالات – سندات – شعارات – صراعات – ضمانات– طلبات– عطاءات– غازات– فراغات– قرارات – قطارات – قطاعات – مجالات – معاشات – معجمات– مفردات– نتوءات– نداءات– نزاعات– نشاطات– نطاقات.

وذلك على أساس الخضوع لضابط عام من ضوابط اللغة، كاعتبار التاء فى المفرد، أو لمح الصفة فيه.

---

(1) صدر فى الجلسة٤ من الدورة ١٠– محاضر الجلسات : ص٢٤٣، مجلة مجمع فؤاد الأول: ج ٦: ص٧٥، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما– القرارات العلمية: ص٥٣.

(2) صدر فى الجلسة ٤ من الدورة ١٠ – محاضر الجلسات : ص٢٤٥، مجلة مجمع فؤاد الأول: ج٦: ص٧٥، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما– القرارات العلمية : ص٥٤.

(3) مؤتمر الدورة ٣٩– ج٩: ص٢١٥، مجلة المجمع العلمي العربي: المجلد ٤٨ ص٤٣٨، فى أصول اللغة: ج٢ص٥٩.

ومالا يندرج من هذه الجموع تحت ذلك يجاز استئناسا بما ورد من كلمات فصاح ثلاثية ورباعية، مجموعة جمع تأنيث ومفردها مذكر غير عاقل، وبما قاله سيبيويه والزمخشري وابن عصفور والرضي وغيرهم، من إجازة جمع التأنيث للمذكر غير العاقل إذا لم يسمع له جمع تكسير، وبما قاله ابن الأنباري والفراء وابن جني والكندي من إجازة جمع التأنيث فيما لا يعقل، وأن القياس يعضده، أو أنه القياس.

جمع "كيلومتر"وتمييزه باعتباره كلمة واحدة[1]:

إن الكلمات المعربة تبقى كما هي، وتجمع جمع مؤنث سالما، مثل مارستان ومارستانات.. وكيلومتر من هذا الباب. وعلى ذلك يصح جمعه جمع مؤنث سالما على كيلومترات.. كما يصح تمييزه على نحو تمييز الكلمات العربية، فيقال: سرت سبعة كيلومترات، وسرت عشرين كيلومترا.

العشرينيات - السبعينيات (جمع العقد بالألف والتاء)[2] :

ترى اللجنة أن ألفاظ العقود يجوز أن تجمع بالألف والتاء إذا ألحقت بها ياء النسب، فيقال مثلا: ثلاثينيات.. ويدل اللفظ حينئذ على الواحد والثلاثين إلى التاسع والثلاثين. وفي هذا المعنى لا يقال: (ثلاثينات) بغير ياء النسب.

---

(1) البحوث والمحاضرات: دورة ٣٦: ص١٧٢، مجلة مجمع اللغة العربية ج٢٦: ص٢٢٨، في أصول اللغة:ج ٢: ص٧٩.

(2) مؤتمر الدورة ٣٩- الجلسة ٨ : ص١٩٩، مجلة المجمع العلمي العربي: المجلد ٤٨ ص٤٤٠.

٤. قرارات خاصة بالنسب

جواز النسبة إلى جمع التكسير[١] :

المذهب البصري فى النسب إلى جمع التكسير أن يردّ إلى واحده، ثم ينسب إلى هذا الواحد، ويرى المجمع أن ينسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة، كإرادة التمييز أونحو ذلك (مثل: أعرابيّ، وأحيائيّ، وأممي، للتفرقة بين هذه الكلمات وبين الكلمات عربيّ، وحيويّ، وأميّ).

جواز حذف الياء وإثباتها فى النسب إلى "فعيل" بفتح الفاء وضمها، مذكرة ومؤنثة، فى الأعلام وفى غير الأعلام[٢] :

الأصل فى النسب عامة الإبقاء على صيغة الكلمة، ومراعاة هذا الأصل تقتضى أن يكون النسب إلى فُعيل- بفتح الفاء و ضمها- مذكرة ومؤنثة - بغير حذف شيء إلا تاء التأنيث فى المؤنث، ولكن العرب لم يجروا على هذا الأصل فى المشهور من أعلام القبائل و البلدان، ومن طالب بحذف الياء من النحاة استنبط القاعدة مما ورد من الأعلام المشهورة. يضاف إلى ذلك أنه لم يتبين من الأمثلة المسموعة أنهم احتاجوا فى هذه الصيغة إلى النسب إلى غير الأعلام من النكرات، وأسماء المعاني إلا فى الندرة. على أن من هذا النادر ما ورد بالإبقاء على الياء، فقيل: سليقيّ فى النسب إلى سليقة. وتستظهر اللجنة مما سبق بيانه ما يأتى :

ورد السماع بحذف الياء وإثباتها فى النسب إلى فُعيل- بفتح الفاء وضمها- مذكرة ومؤنثة، فى الأعلام وفى غير الأعلام؛ ولهذا يجاز الحذف (مثل مُزَني وهُذَلي وقرشي، وربعي وحنفي وثقفي، وطبعي وبدهي)، والإثبات (مثل : تميمي ومعيفي وسُهَيلي وطبيعي وبديهي).

---

[١] محاضر الجلسات- دور الانعقاد الثاني- جلسة ١٧: ص١٩٩، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: ج٢ : ص٣٥، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما-القرارات العلمية: ص٥٢.

[٢] البحوث والمحاضرات: دورة ٣٥: ص٢٤٥، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٢٥: ص١٩٤، فى أصول اللغة: ج٢: ص٨٥.

فى النسب إلى كيمياء[1] :

يقال فى النسب إلى كلمة كيمياء : كيمياوي و كيماوي.

جواز النسب إلى كيمياء بإثبات الهمزة[2] :

يجوز إثبات الهمزة فى النسب إلى كيمياء، على اعتبار أن الهمزة للإلحاق، أو على اعتبار أن الهمزة للتأنيث؛ استنادا إلى ما نقله (الصبان) من قوله: "من العرب من يقرر هذه الهمزة ". ولكن قلب همزة "كيمياء " واوا عند النسب أولى.

"العيد الخمسينى " (التزام الياء عند النسب إلى ألفاظ العقود)[3] :

ترى اللجنة صحة إلحاق الياء بألفاظ العقود عند النسب إليها، وجعل الإعراب بحركات ظاهرة على ياء النسب، فيقال: هذا هو العيد الخمسينيّ.

جواز النسب إلى جمع المؤنث السالم فى الأعلام وما يجري مجراها دون حذف الألف والتاء[4]:

يقبل من الكلمات ما شاع منسوبا إليه على لفظه، من الأعلام المجموعة جمع مؤنث سالما دون حذف الألف والتاء، مثل: الساداتي فى النسبة إلى من اسمه السادات، وعطياتي، فى النسبة إلى من اسمها عطيات. وكذلك ما يجرى مجرى الأعلام من أسماء الأجناس والحرف والمصطلحات، مما يدل على معّين، مثل: الساعاتي والآلاتي؛ وذلك فرارا من اللبس إذا حذفت الألف والتاء عند النسب، واستئناسا بما فى "الهمع" من قوله: إن حروف العَلَم صارت بالعلَمية لازمة للكلمة؛ لأن العلمية تسجل الاسم وتحصره من أن يزاد فيه وينقص.

---

(1) محاضر الجلسات– الجلسة ٥: دور الانعقاد السادس– ص٦٥، مجلة مجمع فؤاد الأول: ج٥– ص ١٠٠، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما– القرارات العلمية ص٨٩.

(2) البحوث والمحاضرات– دورة ٣٥ ص٢٥٥، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٢٥– ص٢٠٤، فى أصول اللغة: ج ٢– ص ٩٦.

(3) مؤتمر الدورة ٣٩ – الجلسة ٨ : ص١٩٨، مجلة المجمع العلمي العربي: المجلد ٤٨: ص٤٤٠.

(4) مؤتمر الدورة ٤٠ – الجلسة ٩ : ص١٨٥، في أصول اللغة: ج ٢: ص٩٠-٩١.

٥. قرارات خاصة بالتصغير

تصغير ما ثانية حرف علّة[١] :

ما ثانية ألف أو واو أو ياء من الاسم الثلاثي يرد إلى أصله عند التصغير، ويجوز فيما أصل ثانيه الياء أن يقلب واوا عند التصغير، أخذا بمذهب الكوفيين وتجويز ابن مالك له، ولورود السماع به. وعلى هذا يجوز فى تصغير عين وشيخ وليفة وشيء أن يقال: عوينة، وشويخ، ولويفة، وشويىء.

تصغير " شريان "و"حيوان" [٢]:

بما أن شريان ألفها رابعة، واسمها مساو فى الوزن لاسم آخره حرف أصلي، قبله ألف زائدة، فتصغيرها بالقلب وجها واحدا، وعلى هذا يقال فى تصغيرها: "شُرَيين " لا غير.

وبما أن حيوان ألفها رابعة، واسمها ليس مساويا فى الوزن لاسم آخره حرف أصلي، قبله ألف زائدة، فتصغيرها بلا قلب، وعلى هذا يقال فى تصغيرها حُيَيان. وطوعا لما أجازه الكوفيين فى تصغير ما ثانيه حرف علّة، من قلب الياء واوا، يجوز أن يقال فى تصغير حيوان: "حُوَيَّان".

---

[١] البحوث والمحاضرات – الدورة ٣٣: ص١٧٤.

[٢] المرجع السابق، والصفحة نفسها.

٦. قرارات خاصة بالتفضيل

قياس صوغ أفعل التفضيل باطراد[١]:

توافق اللجنة على التخفف من شروط صوغ أفعل التفضيل، واستبقاء ما اتفق عليه النحاة منها، وهو أن يكون فعلا ثلاثيا، قابلا للتفاضل، مثبتا، متصرفا.

ملازمة أفعل التفضيل لحالة الافراد والتذكير[٢]:

اللجنة – فيما يتعلق بإفراد أفعل التفضيل وتذكيره مطلقا – لا ترى مندوحة عما قرره النحاة من قبل.

جواز جمع الأَفْعَل على الأَفَاعِل، وصوغ مؤنثة على الفُعْلَى[٣] :

يختلف النحاة فى جمع أفعل التفضيل، المقترن بالألف واللام، على الأفاعل، وفى تأنيثه على الفعلى، فمنهم من ذهب إلى أن جمعه على الأفاعل وتأنيثه على الفعلى مقصوران على السماع، ومنهم من ذهب إلى أن ذلك قياسي، مستندين إلى أن اقترانه بأل يبعده عن الفعلية، من حيث إن الأفعال لا تدخلها الألف واللام، وذلك يدنيه من الاسمية. ولما كان هذا الرأى أقرب إلى التيسير، فإن اللجنة تقرر أنه يجوز جمع أفعل التفضيل المقترن بالألف واللام على الأفاعل، ويلحق به فى ذلك المضاف إلى المعرفة، وأنه يجوز تأنيثهما على الفُعْلى.

جواز صوغ " فُعْلى " دون تعريف كما فى " دنيا"[٤] :

يستعمل الكاتبون صيغة " فعلى" مجردة من (أل) والاضافة، فى نحو قولهم: سياسة عليا، ومكرمة جلى، ويد طولى.

وترى اللجنة جواز أمثال هذه التعبيرات على أن الصيغة فيها غير مراد بها التفضيل، وأنها مؤولة باسم الفاعل أو الصفة المشبهة.

---

(١) صدر فى مؤتمر المجمع- الدورة ٣٢ (المنعقد فى بغداد)،البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٢ (مؤتمر القاهرة): ص٢٢٧.

(٢) البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٢ (مؤتمر القاهرة) : ص٢٢٨، ص ٢٤٨.

(٣) البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٣ : ص١٦٩.

(٤) محاضر جلسات مؤتمر الدورة ٣٨- ج ١٠ ص٢٣٦، مؤتمر الدورة ٣٨ (البحوث) ص١٤٤، فى أصول اللغة :ج٢ ص ١٨٧ .

٧. بعض الأحكام النحوية والصرفية المتفرقة

وقوع المصدر حالا[١] :

ورد عن العرب جملة من التراكيب وقع المصدر المنكر فيها حالا، من مثل قولهم: قتلته صبرا، ولقيته بغته وفجأة، وكلمته مشافهة... الخ.

وقد أجاز النحاة أن يكون المصدر فى هذه المثل ونحوها حالا، ولكنهم اختلفوا فى جواز القياس على ذلك: فبعضهم أجاز مطلقا، وبعضهم منع مطلقا، وبعضهم أجاز فيما إذا كان المصدر نوعا من عامله، وبعضهم حصره فى مواضع محددة ورد السماع بها.

وترى اللجنة جواز وقوع المصدر حالا، وجواز القياس على ما سمع منه مطلقا، اتباعا لمن رأى ذلك من العلماء القدامى.

قراءة الأعداد المركّبة[٢] :

فى قراءة الأعداد المركبة مع المائة يجوز الأمران على السواء : عطف الأقل على الأكثر، نحو أحد ومائة، وعطف الأكثر على الأقل، نحو مائة وأحد، وإن كان الأرجح عطف الأقل على الأكثر، بالقراءة من اليمين إلى اليسار، اتباعا لما ورد فى كتب النحو.

جواز موافقة العدد لمعدوده[٣] :

من أراد فى الكتابة العلمية أن يتلافى الصعوبة فى مراعاة قواعد العدد من ناحية مخالفة العدد لمعدوده تذكيرا وتأنيثا، جاز له استعمال كلتا الصورتين، إذا قدم المعدود على العدد، وكان اسم العدد صفة.

---

[١] محاضر الجلسات : الجلسة ٢٣ من الدورة ٣٧ ، ص٣٩١، فى أصول اللغة :ج ٢: ص١٦٦.

[٢] محاضر جلسات المجلس- ج ٢٨- دورة ١٨: ص٣٢٠، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما: القرارت العلمية- ص٦٠.

[٣] البحوث والمحاضرات- الدورة ٢٨ ص٣٠٩، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما: القرارات العلمية- ص٦١.

إدخال "أل"على العدد المضاف دون المضاف اليه[1] :

قد يجوز إدخال "أل " على العدد المضاف دون المضاف إليه، مثل الخمسة كتب، والمائة صفحة، والثلاثمائة دينار، والألف كتاب، استئناسا بورود مثله في الحديث، كما في صحيح البخاري، وبإجازة بعض النحاة لذلك، كابن عصفور، وإن عدّه الشهاب الخفاجي قبيحا.

جواز دخول " أل" على حرف النفي[2] :

يجوز دخول " أل" على حرف النفي المتصل بالاسم، واستعماله في لغة العلم، مثل (اللاهوائي).

جواز دخول " أل" على غير، واكتسابها التعريف بدخول "أل" وبالإضافة إلى معرفة[3] :

تختار اللجنة- وفاقا لجماعة من العلماء- أن كلمة "غير" إذا وقعت بين ضدين، لا قسيم لهما، تتعرف بإضافتها إلى الثاني منهما إذا كان معرفة (مثل: "صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم"). وإذا كانت " أل" تقع في الكلام معاقبة للإضافة، فإنه يجوز دخول "أل" على "غير" فتفيدها التعريف في مثل الحالة التي تعرفت فيها بالإضافة، إذا قامت قرينة على التعيين (كأن يشهد الناس خلافا في الرأي بين شخصين، فيقول أحدهما: "حجتي واضحة، وما يدعيه الغير ليس له سند" فيعلم المقصود بذلك "الغير").

إقرار الاستثناء بغير وسوى[4] :

الأصل في الأسماء الجامدة ألا تقع موقع النعت أو الحال؛ لاشتراط الاشتقاق

---

[1] مؤتمر الدورة ٣٩ – الجلسة ٩ :ص٢١٣، في أصول اللغة : ج ٢ :ص١٨٢.

[2] محاضر الجلسات، الجلسة ٢٣- دور الانعقاد الثاني، ص٢٤٤، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما: القرارات العلمية: ص٥٨.

[3] البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٥: ص٢٥٣، مجلة مجمع اللغة العربية: ج ٢٥- ص٢٠٢، في أصول اللغة: ج ٢- ص١٧١.

[4] البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٥: ص ٢٥١، مجلة مجمع اللغة العربية: ج ٢٥- ص٢٠٠، في أصول اللغة: ج ٢- ص١٤١.

فيهما. وإذا كانت "غير" من الأسماء الجامدة فلها هذا الحكم. على أنها وقعت فى بعض الاستعمالات نعتا أوحالا، فكان تأويل ذلك بأن "غير" مؤولة بالمشتق، فهى فى حكم اسم فاعل من المغايرة.

وحاصل معنى الاستثناء مغايرة ما بعد الأداة لما قبلها فى الحكم، والصور التي يرد فيها استعمال "غير" دالة على الاستثناء.

وفى بعض الاستعمالات لا يكون قبل غير اسم عام يصح مجيء الوصف أوالحال منه، إلا بتقدير موصوف أوصاحب حال، فالاستثناء فى مثل هذه الاستعمالات أولى من التقدير.

ولو قصرت "غير" على الوصفية أوالحالية لكان المؤدى قاصرا على المراد فى بعض العبارات، أما إذا دلت على معنى "إلا" مع كونها وصفا أو حالا، فإن المعنى يفى بغرض المتكلم. ومن ذلك قوله تعالى: "مالكم من إله غيره"، فلو قطع النظر عن معنى الاستثناء لكان المؤدى نفى المغاير لله، دون إثبات ألوهية الله، مع أن المقصود بهذه العبارة وما يماثلها مجموع الأمرين من النفى والإثبات، وذلك لا يتأتي إلا بتحميل "غير" معنى الاستثناء. ولا يكاد العرب يستعملون مثل هذا الأسلوب إلا لإفادة المعنيين جميعا.

ومن هذا يستخلص أن إبقاء "غير" على أنها من أدوات الاستثناء أقوى تقعيدا وأصالة فى توجيه بعض استعمالاتها، وأوفى أداء للمراد من هذه الاستعمالات، وأبعد عن تكلف التقدير فى إعرابها على الوصفية أو الحالية. وما يقال في " غير" يقال فى "سوي" من حيث استعمالها فى الاستثناء.

وصف غير العاقل بصيغة "فعلاء" [1] :

يجوز وصف جمع غير العاقل بصيغة "فعلاء" وذلك إلى جانب الصيغ الأخرى

---

[1] محاضر الجلسات- الجلسة ١١- الدورة ١٤: ص٥٣٧، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٧ : ص١٥٨، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما- القرارات العلمية : ص٥٧.

التي يستسيغها الذوق العربي.

النعت بالمصدر[1] :

جاء النعت بالمصدر كثيرا فى مثل : رجل صوم وعدل ورضا. ومع هذا يذهب بعض النحاة إلى أنه مقصور على السماع. وترى اللجنة – استنادا إلى ما ذهب إليه بعض المحققين – أن النعت بالمصدر مقيس قياسا مطردا بالشروط التي ضبط بها ما سمع، وهى:

١ . أن يكون مفردا منكرا.

٢ . أن يكون مصدر ثلاثي، أو بوزنه.

٣ . ألا يكون ميميا.

جواز التركيب المزجي[2]:

المركب المزجي: ضم كلمتين إحداهما إلى الأخرى، وجعلهما اسما واحدا، إعرابا وبناء، سواء أكانت الكلمتان عربيتين أم معربتين، ويكون ذلك فى أعلام الأشخاص وأعلام الأجناس، والظروف والأحوال، والأصوات، والمركبات العددية. ويجوز صوغ المركب المزجي فى المصطلحات العلمية عند الضرورة[*].

جواز إلغاء النصب بإذَنْ[3] :

ورد النصب بإذن فى كلام العرب، ووروردها فى القرآن بالفصل بـ (لا) ليس يمنع عملها، وكون ورودها فى القرآن قراءة لا يمنع الاحتجاج به؛ فالقراءات

---

(١) محاضر جلسات المجلس– ج٢٣– الدورة٣٧: ص٣٩٠، فى أصول اللغة: ج٢:ص١٦٠.

(٢) البحوث والمحاضرات– مؤتمر الدورة٣١: ص٢٠٤، ٢٧٨، مجلة المجمع العلمي العربي– المجلد٤٠: ج٣– ص٧١٢.

(*) عرض على المؤتمر أن يضاف هنا: "على ألا يقبل منه إلا ما يقره المجمع ".

(٣) البحوث والمحاضرات– دورة ٣٥: ص٢٤٩، مجلة مجمع اللغة العربية: ج٢٥: ص١٩٨، فى أصول اللغة:ج٢– ص ١٣٣.

المشهورة كلها مناط احتجاج.

ولكن من المعزّو إلى بعض قبائل العرب إلغاء عمل "إذَن" مع استيفاء شروط الإعمال. وقد نسب إلى البصريين قبول الإلغاء، إلا أن ذلك موصوف بالقلة. واستنادا إلى هذا يجاز الإلغاء مع استيفاء الشروط، وإن كان الإعمال هو الأكثر فى استعمال العرب.

جواز ظهور الكون العام[1] :

يرى جمهرة النحاة أن حذف الكون العام واجب، ونقل عن ابن جني جواز إظهاره، كما نقل عن ابن مالك أن حذفه أغلبي.. وترى اللجنة أن ما ورد من تعبيرات علمية مثل: هذا حمض يوجد فى عسل الشمع، وهذه الكلمة فى المعجم الوسيط- صحيح، وهو من باب الكون الخاص.

إعراب الاسم بعد إن وإذَا[2] :

اختلف النحاة فى الاسم المرفوع بعد إن وإذا ، أوغيرهما من أدوات الشرط (مثل: إذا السماء انشقت): فالأخفش وجماعة من الكوفيين على أنه مبتدأ، وجمهور الكوفيين على أنه مرفوع بما عاد إليه من الفعل ، والبصريون على أنه مرفوع بفعل مقدر. والنظر فى هذه الآراء يظهرنا على تقاربها، وأن الأمر فيها لا يعدو أن يكون تخريجا للأسلوب أو توجيها.

على أنه قد يكون فى رأي الأخفش والكوفيين شيء من اليسر، من حيث أنه يريحنا من التقدير، فضلا عن أن المعنى يقتضيه. ولكن اعتباره مبتدأ- كما يقول الأخفش ومن معه من الكوفيين- يعارض كثيرا من القواعد المقررة؛ إذ يؤدى إلى دخول أداة الشرط على ما يفيد الثبوت، وهو يضاد التعليق الذي تفيده

---

(1) البحوث والمحاضرات- دورة ٣٦: ص١٧٨، فى أصول اللغة:ج ٢ص١٢٢، مجلة مجمع اللغة العربية:ج٢٦ص٢٢١.

(2) محاضر جلسات المجلس- الجلسة ٢٣- الدورة ٣٧: ص٣٩٦، فى أصول اللغة: ج ٢- ص١٥٩.

أداة الشرط. كما أن اعتباره فاعلا- كما هو معنى كلام جمهور الكوفيين- يترتب عليه مخالفة قواعد كثيرة تتعلق بالضمائر المتصلة بالفعل المتأخر وعودتها، ومطابقتها للفعل المتقدم، وعدم مطابقتها.. الخ.

ولذلك ترى اللجنة أنه لا داعي إلى العدول عن رأي البصريين؛ لشهرته وشيوعه، ولأن الاعتراض عليه لا يصل فى قوته إلى درجة الاعتراض على الرأيين الآخرين.. هذا إلى أنه لا يعارض ما اشترطوه من دخول أداة الشرط على فعل ظاهر أو مقدر.

تقدير التقديم والتأخير فى تعليل النحاة [1] :

درست اللجنة ما ورد فى بحث الأستاذ عبد الحميد حسن متعلقا بمسألة التقديم والتأخير، ورأت الاكتفاء بالمشهور الذي جرى عليه النحويون والبلاغيون فى هذه المسألة.

إباحة المد عند التقاء الساكنين، أو: زيادة موضع لاغتفار التقاء الساكنين[2]:

لا حرج على من يدفع اللبس بمد عند التقاء الساكنين، فى مثل قولهم: اجتمع مندوبو العراق بمندوبي الأردن.

فى التذكير والتأنيث[3]:

١. يجوز تأنيث ما جاء على صيغة فاعل من الصفات المختصة بالمؤنث بالتاء وإن لم يقصد الحدوث.

٢. يجوز أن تلحق التاء فعيلا بمعنى مفعول، سواء ذكر معه الموصوف أو لم يذكر.

---

(١) محاضر الجلسات- ج ٢٣ من الدورة ٣٧: ص٣٩٧، فى أصول اللغة :ج٢: ص١٣٢.

(٢) محاضر الجلسات- الجلسة ٢٨: دورة ١٧- ص: ٢٨٦، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما- القرارات العلمية: ص ٥٩.

(٣) بحوث ومحاضرات- مؤتمر الدورة ٣٠: ص٣١٨، مجلة مجمع اللغة العربية: ج١٨- ص٩١.

٣. لا يجوز أن تلحق التاء فعولا بمعنى فاعل، للتأنيث. وأما لحوقها له لمعنى المبالغة فمقصورعلى السماع، ولم يرد إلا فى ألفاظ قلائل، أشهرها: صرورة، ومنونة، وعروفة، وفروقة، وملولة، ولجوجة، وشنوءة.

٤. أسماء غير الحيوان الخالية من علامات التأنيث إما واجبة التأنيث، وإما واجبة التذكير، وإما جائزة الأمرين ولو فى رأي. وتيسيرا على المتعلمين ينضبط الأمر بما يأتي:

أ. **واجب التأنيث**، وأشهر المنقول من أمثلته :

من أعضاء الانسان :

١. العين	٢. الأذن	٣. السرة	٤. البنصر
٥. اليد	٦. اليمين	٧. اليسار	٨. الشمال
٩. الكتف	١٠. الكرش	١١. الفخذ	١٢. الورك
١٣. الاست	١٤. الساق	١٥. الرجل	١٦. العقب

من المتنوعات :

١. الأرض	٢. الشمس	٣. ذكاء	٤. الصبا
٥. الفأس	٦. القدوم	٧. العصا	٨. الكأس
٩. الطاس	١٠. الطست	١١. الرحا	١٢. النعل
١٣. البئر	١٤. لظى	١٥. النوى	١٦. شعوب

ب. ما عدا الواجب التأنيث فتذكيره صواب.

٥. كل مالا علامة فيه للتأنيث من أسماء الحيوان ونحوه يصح تذكيره، وإذا أريدت أنثاه قيل: أنثى كذا، وكل ما فيه علامة للتأنيث من أسماء الحيوان ونحوه يصح تأنيثه، وإذا أريد مذكره قيل: ذكر كذا، إذا لم يوجد له لفظ خاص.

الموسيقا : تذكيرها وتأنيثها، وكتابتها بالألف أو الياء[1]:

من حيث تذكير لفظ الموسيقى وتأنيثه يجوز الوجهان: التذكير على معنى العلم أو الفن، والتأنيث على معنى الصناعة. ومن حيث كتابتها تكون مفتوحة القاف بالألف، ومكسورة القاف بالياء[*].

جواز استعمال "أي" للإبهام و التعميم فى مثل قول الكتاب: "اشتر أي كتاب"[2]:

شاع بين الكتّاب مثل قولهم: "اشتر أي كتاب" باستعمال "أي" مضافة إلى اسم نكرة، ومثل قولهم: "اشتر أى الكتب" بإضافتها إلى معرفة، ومثل قولهم: "لا تبال أي تهديد" بإضافتها إلى مصدر، والمقصود فى كل هذه الاستعمالات الإبهام والتعميم والإطلاق. ولا بأس بتجويز ذلك كله استنادا إلى أن "أي" تحمل فى مختلف دلالاتها- ومنها الوصفية- معنى الإبهام، وأن حذف موصوفها مما قيل بجوازه، ويجوز أن يضاف إلى معرفة، وحينئذ يكون موصوفها معرفة، ذُكر أو حُذف، وأنها تدل على التبعيض فى استعمالها نائبة عن المصدر، ويمكن أن يقاس عليه أحوالها الأخرى.

جواز تقديم لفظ (النفس) أو (العين) على المؤكد[3]:

يجاز تقدم لفظ النفس أو العين على المؤكد فى معنى التوكيد، ولكنهما لا يعربان توكيدا، بل بحسب الموقع فى الجملة.

---

(1) محاضر الجلسات- جلسة١٠- دورة ٦: ص١٤٠، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما- القرارات العلمية ص٨٧.

(*) يلحظ أن الكلمة تكتب مفتوحة القاف بالألف المقصورة التى ترسم ياء، ولم يشتهر نطقها مكسورة القاف عند كتابتها بالياء، وقد يرجع ذلك إلى أمن اللبس كي لا تختلط الكلمة بالاسم المنسوب عند الوقف.

(2) البحوث والمحاضرات- الدورة ٣٥: ص٢٤٦، مجلة مجمع اللغة العربية :ج٢٥- ص١٩٦، فىأصول اللغة :ج٢ ص١٩٩.

(3) مؤتمر الدورة ٤٠: ص١٨٣، محاضر جلسات المجلس- الجلسة ٣٠ من الدورة ٤٠: ص٤٨٥، فىأصول اللغة: ج ٢- ص ١٩١.

أنجب (متعديا) بمعنى ولد[1]:

يخطئ بعض الباحثين استعمال (أنجب) متعديا بنفسه بمعنى (ولد) فـــى مثل: أنجب فلان ولدا. وترى اللجنة جواز ذلك لما يأتي :

١. وروده فى الشعر العربي فى قول حفص الأموي :

أنجبه السوابق الكرام من منجبات مالهن ذام

٢. ورد فى اللغة نجُب (بضم الجيم)، أي اتصف بالكرم والحسب، فإذا قلنـــا أنجب الرجل بإدخال الهمزة على هذا الفعل صار متعديا وكان معناه: ولد ولدا حسيبا كريما. ولا مانع بعد ذلك من أن يكون المراد: ولد ولدا مطلقا، من باب تعميم الخاص.

فى استعمال كلمة (الواسطة)[2]:

ترى اللجنة أنه فى ضوء قرارات المجمع السابقة فى اسم الآلة، وفى المولّـــد، وفى قبول السماع من المحدثين يمكن تخريج استعمال "الواسطة" فى قول الكتاب "بواسطة كذا " على أنه بمعنى الوسيلة. ويستأنس لذلك باستعمال "ابن مالك فى قوله" :

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا

وباستعمال عبد السلام بن مشيش فى قوله: "لولا الواسطة لذهب الموسوط".

---

(١) مؤتمر الدورة ٣٨ – قسم البحوث : ص١٤٦.

(٢) البحوث والمحاضرات– مؤتمر الدورة ٣٠: ص٣٢٧، مجلة مجمع اللغة العربية: ج١٨ ص١٠٢.

٨. قرارات عامة

أسماء الشهور فى اللغة العربية[١]:

١. الأخذ بما اقترحه السيد الأمير مصطفى الشهابي، وهو أن يكون الوضع فى "مصر" بأن يذكر رقم اليوم، ويليه اسم الشهر الرومي، مصحوبا باسم الشهر السرياني بين حاصرتين. وفى "سورية" يذكر رقم اليوم، ويليه اسم الشهر السرياني، مصحوبا باسم الشهر الرومي بين حاصرتين، ويأتي بعد ذلك فى كلا (البلدين) تاريخ السنة الميلادية.

٢. الاحتفاظ باستعمال التقويم الهجرى ...؛ لارتباطه بالمناسبات الدينية.

٣. ويحتفظ فى "مصر" بالتقويم القبطي؛ لارتباطه بمواسم الزراعة فيها.

تعليل ضبط "حدُث" فى تعبير "ما قدُم وما حدُث"[٢]:

١- من فصح العربية ما ورد عن عبارة "أخذني من الأمر ما قدم وما حدث"، أي ملكني الهم قديمه وحديثه. وقد جاء فعل "حدُث" فى هذه العبارة مضموم الدال، ونص اللغويون على أن الدال فى حدُث لم تُضَم إلا فى هذا الموضع، وذلك لمكان قدُم، ويعبر عن ذلك أحيانا بالازدواج وأحيانا بالإتباع. ومثله فى فُصَح العربية كثير.

٢- وقد تناول نقاد اللغة بالبحث ما ورد من أمثلة ذلك، وناقشوا ما قيل فى تخريجها، فقبلوا بعضا وأنكروا بعضا فى تمحيص وتدليل. ولم يكن فيما أنكروه تخريج ضم الدال فى "حدُث" من تلك العبارة المأثورة.

٣- وأما القول بأن اللغويين أغفلوا المعنى فى تفسير هذه العبارة وأن هناك بابين لحدُث: باب فَعُل بضم الدال، وهو من الحداثة، وباب فَعَل بفتحها،

---

[١] البحوث والمحاضرات- مؤتمر الدورة٢٧: ص١٨٨، مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما- القرارات العلمية: ص٦٢.

[٢] البحوث والمحاضرات – الدورة ٣٤ : ص ٣٢٨، ص٣٦٩.

وهو من الحدوث، فذلك لا سند له فى نصوص اللغة ولا فى شواهد الاستعمال. وقد أثبت اللغويون فعل "حَدَثَ" من باب نصر وذكروا لمصدره الحدوث والحداثة معا، ومعناه: وجود شيء كان معدوما أو نقيض القدم، وكذلك ابتداء الأمر وطراءته. ومنعوا أن يستعمل فعل "حدُثَ" بضم الدال إلا مقترنا بالفعل (قدُم) كما سلف القول.

٤- على أنه يتسني تخريج استعمال "حدُثَ" بضم الدال، مستقلا باعتبار أنه من باب تحويل الفعل إلى فَعُل بضم العين لإفادة المدح أو الذم أو المبالغة مع إشرابه معنى التعجب، ويقصد به الإلحاق بالغرائز كما يقال: علُم الرجل أي صار العلم ملازما له كأنه سجية فيه. وقد أجاز النحاة فى كل فعل صالح للتعجب منه استعماله على فعُل بضم العين، بالأصالة أو التحويل، إذا أريد التعجب مدحا أو ذما أو مبالغة.